من الحركة الوطنية إلى تدبير الشأن العام
مسار تشكل النخبة الحزبية في المغرب وتحولاتها (1944–2026)
دراسة تاريخية سوسيولوجية في تحول مصادر الشرعية ومسارات إعادة إنتاج النخب

مريم الكنداوي
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر المجال والتاريخ والإنسانيات الرقمية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك
جامعة الحسن الثاني

الملخص
يدرس هذا البحث مسار تشكّل النخبة السياسية الحزبية في المغرب خلال الفترة الممتدة من تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944 إلى يوليوز 2026. وينطلق من فرضية مفادها أن التحولات التي عرفتها هذه النخبة لم تقم على إحلال نموذج جديد محل نموذج سابق بصورة كاملة، بل اتخذت شكل تراكم تدريجي وإعادة ترتيب لمصادر المكانة والشرعية والنفوذ. فقد استمرت أهمية الروابط العائلية والوجاهة المحلية وشبكات العلاقات، بالتوازي مع تنامي دور الشهادات العلمية والخبرة الإدارية والكفاءة التقنية والقدرة على تعبئة الموارد والاتصال بالجمهور. كما ظل الرصيد النضالي والتاريخي مصدرًا للشرعية الرمزية، وإن لم يعد كافيًا وحده لتفسير مسارات الصعود إلى القيادة الحزبية وتدبير الشأن العام.
يعتمد البحث مقاربة تاريخية سوسيولوجية تجمع بين تحليل الأصول الاجتماعية ومسارات التعليم والمهنة، وبين تحليل قواعد الحقل السياسي ومؤسساته. ويقسم المسار إلى أربع مراحل: مرحلة التحرر الوطني بين 1944 و1956؛ مرحلة التعددية المقيدة وصراع المشروعيات بين 1956 و1998؛ مرحلة التناوب التوافقي والاندماج الوظيفي بين 1998 و2011؛ ثم مرحلة ما بعد دستور 2011، التي شهدت صعود العدالة والتنمية، وإعادة ترتيب الخريطة الانتخابية سنة 2021، وتنامي حضور رجال الأعمال والخبراء ومنطق المؤشرات في الخطاب الحزبي.

تخلص الدراسة إلى أن المؤسسة الملكية أدت دور الفاعل المركزي في تنظيم التعددية وضبط إيقاع الإدماج وإعادة توزيع المواقع، من دون أن تلغي فاعلية الأحزاب أو الصراعات الاجتماعية. كما تبين أن الاحتراف التدبيري رفع القدرة التقنية لبعض النخب، لكنه عمق أزمة الوساطة حين انفصل عن التكوين السياسي والديمقراطية الداخلية. ولم تنهي التكنوقراطية زمن الزعيم الكاريزمي بصورة نهائية؛ بل إنها تعيد صياغة الكاريزما حول صورة المدير الناجح والقائد القادر على الإنجاز. ويظل التحدي الرئيس هو بناء نخبة تجمع الشرعية التمثيلية بالكفاءة، وتربط المؤشرات برؤية مجتمعية واضحة.

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية؛ الأحزاب المغربية؛ الحركة الوطنية؛ التعددية المقيدة؛ التناوب التوافقي؛ التكنوقراطية الحزبية؛ رجال الأعمال؛ الثقة السياسية.

Abstract

This study examines the formation and transformation of Morocco's partisan political elite from the Independence Manifesto of 11 January 1944 to July 2026. It argues that the shift from charismatic nationalist elites to managerial and technocratic elites did not follow a complete replacement model. Instead, older resources such as family status, local notability and proximity networks persisted, while educational credentials, administrative expertise, financial capacity and professional communication gained greater value.

The research combines historical sociology, prosopographical reasoning and institutional analysis. It distinguishes four phases : national liberation (1944–1956); controlled pluralism and competing legitimacies (1956–1998); consensual alternation and the functional integration of the historical opposition (1998–2011); and the post-2011 period, marked by the rise of the Justice and Development Party, the 2021 electoral realignment, and the growing influence of business elites, experts and performance-oriented political discourse.

The study concludes that the monarchy has remained the central actor in structuring pluralism, regulating inclusion and balancing political forces, without eliminating party agency or social conflict. Managerial professionalization has improved technical capacity in some areas, but it has also weakened political mediation when detached from internal democracy and long-term political socialization. Technocracy has not eliminated charismatic leadership; rather, it has recast charisma around the image of the successful manager and results-oriented leader. The central challenge is to combine representative legitimacy, technical competence and a coherent societal vision.

Keywords: Political elite; Moroccan parties; National Movement; controlled pluralism; consensual alternation; technocracy; business elites; political trust.

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
حزب الاستقلال	حزب الاستقلال
ا.ش.ق.ش	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
ع.ت	حزب العدالة والتنمية
ت.و.أ	التجمع الوطني للأحرار
أ.م	حزب الأصالة والمعاصرة
ا.د	الاتحاد الدستوري

مقدمة:

لا يمكن اختزال تاريخ الأحزاب السياسية المغربية في سجل التنظيمات والانتخابات والحكومات. فالحزب نشأ داخل مجال سبقته مؤسسات المخزن والقبيلة والزاوية وشبكات الأعيان307، ثم تطور تحت ضغط الاستعمار وبناء الدولة الحديثة والتحضر وتوسع التعليم308. لهذا يرتبط تاريخ الحزب بتاريخ النخب التي تكلمت باسمه، وبالطرق التي حولت بها مواردها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى سلطة سياسية 309.

307: عبد الرحيم العطري، الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، 2013، ص 45-52.

308: مبارك آيت خليفة، سوسيولوجيا التحضر: مقاربة نظرية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، 2019، ص 47-59.

309: عبد العزيز عبد الصادق وعلي بولرباح، المجال الاجتماعي بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية، 2019، ص 10-30 .

تقدم التجربة المغربية صوراً متعاقبة للفاعل السياسي النموذجي. ففي الأربعينيات والخمسينيات برز الوطني الذي يربط مصيره الشخصي بقضية الاستقلال. وفي الستينيات والسبعينيات ظهر المناضل العقائدي الذي تشكل داخل الخلية والنقابة والجامعة، في مقابل رجل السياسة الإداري الذي استند إلى الوجاهة المحلية وصلته بأجهزة الدولة310. ومنذ التسعينيات اتسعت مكانة الخبير والموظف السامي وصاحب الشهادة. وبعد 2011 ازداد حضور رجل الأعمال والمسير الذي يقدم السياسة في صورة برامج ومشاريع ونتائج قابلة للقياس311.

لا تتعاقب هذه الصور وفق منطق يمحو السابق باللاحق. فقد حافظت الأسر السياسية والأعيان على نفوذهم، واستمرت شبكات القرابة والمصاهرة والانتقال بين الأحزاب312. كما بقيت الذاكرة النضالية مورداً تستثمره أحزاب الحركة الوطنية واليسار. وفي الوقت نفسه اكتسبت الشهادات العليا والخبرة التقنية والقدرة على تعبئة المال والإعلام قيمة أكبر. لذلك يقترح البحث مفهوم «التراكم الانتقائي للموارد النخبوية»: تمنح كل مرحلة وزناً خاصاً لمورد معين، لكنها لا تلغي الموارد الأخرى313.

تتمثل الإشكالية المركزية في السؤال الآتي: كيف تحولت النخبة الحزبية المغربية من نخب كاريزمية ونضالية تستمد مشروعيتها من مقاومة الاستعمار أو مواجهة السلطوية، إلى نخب تدبيرية وتكنوقراطية تستمد مشروعيتها من الكفاءة التقنية وإدارة المشاريع؟314 ويتفرع عن هذا السؤال بحث دور المؤسسة الملكية في تنظيم الحقل الحزبي، وصناعة التوازنات، وإدماج المعارضة، وفتح المجال أمام الأعيان والخبراء ورجال الأعمال.

310:عبد الرحيم العطري، القبيلة بين المخزن والزاوية، ، مرجع سابق، ص 45-52.

311ك حنان أزعيرك، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص 103-115.

312: عبد الرحيم العطري، القبيلة بين المخزن والزاوية، ، مرجع سابق، ص 45-52.

313: حنان أزعيرك، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص 103-115.

314: المرجع نفسه.

لا يستعمل البحث مفهوم «الهندسة السياسية» للدلالة على مخطط ثابت يفسر كل واقعة. بل يحيل المفهوم إلى قدرة الفاعل المركزي على تحديد القواعد القانونية والمؤسساتية، وعلى ضبط إيقاع المنافسة والاندماج، وعلى توزيع فرص الوصول إلى الحكومة والمناصب والموارد. كما لا يستعمل وصف «الأحزاب الإدارية» لنفي استقلال أعضاء هذه الأحزاب، بل لوصف ظروف نشأة أو تقوية تنظيمات ارتبطت بحاجة الدولة إلى خلق توازن انتخابي في مواجهة أحزاب الحركة الوطنية315.

يعتمد البحث على الوثيقة الأولية التي قدمتها الباحثة، وعلى دراسة حنان أزعيرك حول إنتاج النخبة الحزبية بين الثابت والمتحول، وعلى أعمال جون واتربوري وريمي لوفو وعبد الله العروي ومحمد عابد الجابري وعبد الإله بلقزيز ومحمد ضريف وميريام كاتوس ومحمد الضرضوري وغيرهم... كما يستعين بالنصوص الدستورية والنتائج الانتخابية الرسمية وبرامج الأحزاب وتقارير الرأي العام.

-أسئلة البحث وفرضياته:

يطرح البحث سؤالين كبيرين. يتعلق الأول بتحول مصادر الشرعية داخل النخبة الحزبية: من التضحية والسبق الوطني إلى التنظيم العقائدي، ثم إلى الخبرة الإدارية والكفاءة التقنية والقدرة على تعبئة الموارد. ويتعلق الثاني بأثر مركزية المؤسسة الملكية في مسارات تشكل النخب، سواء عبر إقرار التعددية أو موازنة القوى أو إدماج المعارضة أو الحفاظ على حضور التكنوقراط في الجهاز التنفيذي.

تتفرع عن السؤالين أسئلة المرحلة الوطنية: ما الخلفيات السوسيو-ثقافية لموقعي وثيقة 1944؟ كيف أنتجت كتلة العمل الوطني ثم حزب الاستقلال صورة «المناضل الحزبي»؟ وكيف تداخلت الهوية الوطنية بالهوية الحزبية في لحظة لم تكن فيها الدولة المستقلة قد تبلورت بعد؟

315: عبد الرحيم العطري، القبيلة بين المخزن والزاوية، مرجع سابق، ص 45-52.

وتتناول أسئلة المرحلة الثانية وظيفة التعددية في الحد من هيمنة حزب الاستقلال والاتحاد الوطني ثم الاتحاد الاشتراكي، وآليات بروز جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري، والفروق السوسيولوجية بين الوجيه الإداري والمناضل العقائدي. كما تبحث أثر التعليم والتوظيف العمومي والنقابة والجامعة في تغيير قنوات الصعود. وتخص أسئلة المرحلة الثالثة معنى التناوب التوافقي سنة 1998، ومدى تحوله إلى مصالحة مؤسساتية واندماج لنخب المعارضة في الدولة. كما تسأل عما إذا كانت المسؤولية الحكومية قد طورت كفاءة هذه النخب على حساب قدرتها على إنتاج بديل إيديولوجي وتعبئة اجتماعية مستقلة.

أما أسئلة المرحلة الرابعة فتبحث أثر دستور 2011 في إعادة الربط بين الصدارة الانتخابية ورئاسة الحكومة، وتجربة العدالة والتنمية، ثم التحول الانتخابي لسنة 2021. كما تحلل حضور رجال الأعمال والخبراء في قيادة الأحزاب، وانتقال البرنامج من «رؤية مجتمعية» إلى عرض مرقم يركز على الالتزامات والمؤشرات، وتداعيات ذلك على الثقة وعلاقة الشباب بالسياسة.

تنطلق الدراسة من أربع فرضيات مترابطة. أولاً، انتقلت النخبة من شرعية القضية إلى شرعية الوظيفة والإنجاز، من دون أن تتخلى نهائياً عن الموارد التاريخية. ثانياً، أدى ضعف التكوين الحزبي الداخلي إلى توسيع الاستقطاب الخارجي للخبراء والأعيان، فأصبح الانتماء أحياناً نتيجة للترشيح لا مساراً سابقاً له. ثالثاً، خفف إدماج المعارضة حدة الصراع، لكنه ضيق الفوارق ين رامج الأحزاب، رابعاً، لا تمثل لغة المؤشرات حياداً تقنياً؛ فهي قد تحسن المحاسبة، وقد تخفي الاختيارات الاجتماعية وراء قاموس الإدارة.

-المنهج والمفاهيم وحدود المادة:

يعتمد هذا البحث على مقاربة كيفية (Qualitative Approach) تدمج بين المنهج التاريخي والتحليل السوسيولوجي البنيوي. ونظرًا لأن دراسة تحولات النخبة الحزبية عبر فترة زمنية ممتدة لثمانين عاماً (1944–2026) تصطدم بغياب قواعد بيانات إحصائية متجانسة أو ممسوحة

كمياً بشكل موحد لكل المراحل التاريخية، فإن الدراسة تتجاوز المقاربة الكمية القائمة على الجداول الإحصائية المباشرة لصالح الاستدلال البروسوبوغرافي الكيفي (Qualitative Prosopography).

يركز هذا المنهج على تتبع وفحص "النماذج المثالية (Ideal Types) "والأنماط المتكررة في السير والمسارات المهنية، والتعليمية، والطبقية للقيادات التي أثرت في صناعة القرار الحزبي والعمومي. وينصرف الاهتمام هنا إلى تفكيك "آليات اشتغال الحقل السياسي" وكيفية إعادة ترتيب مصادر الشرعية والمكانة (الرأسمال النضالي، العائلي، التقني، والمالي)، بدل الاكتفاء بالرصد العددي الجاف.

وتتحدد حدود المادة المعاصرة (خاصة محطة 2021–2026) في كونها قراءة سوسيولوجية في الخطابات الرسمية، والبرامج الحزبية المرقمة، والتحولات التنظيمية القيادية بوصفها مؤشرات بنيوية دالة على تحول وظيفة النخبة، وليس رصداً إحصائياً شاملاً للتركيبة السوسيوديمغرافية لجميع منتخبي هذه الولاية.

أولا– الإطار السوسيولوجي لإنتاج النخبة الحزبية: بين الاستمرارية والتغير.

تؤكد دراسة حنان ازعيرك أن إنتاج النخبة السياسية المغربية لا يخضع لمسار قطيعة بسيطة بين التقليدي والحديث. فقد واصلت روابط القرابة وتوارث المواقع والوجاهة العائلية عملها، بينما فتح التعليم والإدارة والحزب قنوات جديدة للترقي. ويظهر التحول الحقيقي في تغير الوزن النسبي لكل مورد، لا في اختفاء الموارد القديمة 316.

قدمت المقاربة الانقسامية، كما استعملها بعض قراء جون واتربوري، صورة لنخبة تعيد إنتاج منطق التحالفات والولاءات الذي طبع التنظيم القبلي. وتكشف هذه المقاربة قوة الشبكات الشخصية، لكنها لا تفسر وحدها صعود أبناء الفئات الوسطى عبر المدرسة والإدارة والنقابة.

316حنان أزعيرك، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص 119–124

كما لا تفسر أثر التحضر وتوسع الوظائف وتعقد السياسات العمومية في خلق طلب على اختصاصات جديدة 317. فقبل الحماية، أسهمت العائلات المخزنية والعلمية والتجارية في تزويد الدولة بالأطر. وحافظت بعض هذه الأسر على المكانة بعد 1912 لأنها امتلكت التعليم والعلاقات والقدرة على التكيف مع الإدارة الجديدة. وقدمت المدن، ولا سيما فاس والرباط وسلا وتطوان، بيئة تجمع العلماء والتجار والكتاب والمحامين والصحافة، وهو ما وفر قاعدة اجتماعية للحركة الوطنية318.

وبعد الاستقلال، احتاجت الدولة إلى قضاة ومدرسين ومهندسين وإداريين. جعل هذا الطلب الشهادة رأسمالاً سياسياً، لأن صاحبها يستطيع دخول الوظيفة العمومية ثم الحزب أو الوزارة. غير أن التعليم لم يحقق مساواة كاملة؛ فقد استفادت منه الأسر التي تملك موارد ثقافية ومادية أكبر، واستطاعت تحويل امتيازها القديم إلى استحقاق حديث319.

لذلك لا تكفي دراسة الأصل الطبقي وحده.بل يجب تحليل آليات الاختيار: من يزكي المرشح؟ من يسيطر على اللائحة؟ كيف ينتقل الموظف السامي إلى الوزارة؟ كيف يحول الوجيه شبكة الخدمات إلى أصوات؟ وكيف يحول المناضل مكانته الأخلاقية إلى موقع تنظيمي؟ تكشف هذه الأسئلة أن النخبة نتاج مؤسسات وقواعد، لا مجرد مجموعة أشخاص متفوقين320.

–موارد الصعود إلى النخبة:

يمثل الرأسمال العائلي أول الموارد المستمرة. توفر الأسرة الاسم والثقة والشبكة والتمويل، وقد تمنح الوصول المبكر إلى التعليم ومراكز القرار. يظهر ذلك في استمرار بعض الأسماء (اسم العائلة) داخل البرلمان والحكومة والأجهزة الحزبية عبر أجيال. ولا يعني هذا أن الوراثة قانون

317جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، دار الكتاب، 1970، ص 133–134

318حنان أزعيرك، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص –110 116.

319نفسه، ص 118–115.

320نفسه، ص 125–120.

ثابت، لكنها تقلل كلفة الدخول مقارنة بمرشح يبدأ من الصفر321.ويمثل الرأسمال المحلي مورداً ثانياً. فالوجيه يملك معرفة بالعائلات والجماعات والوسطاء، ويقدم خدمات فردية، ويستطيع تعبئة الأصوات. وقد جعلت الانتخابات الجماعية والدوائر المحلية من هذا الرصيد أساساً للترشيح. ولهذا تنتقل بعض الشخصيات بين الأحزاب مع احتفاظها بقوتها، ما يدل على أن الشبكة المحلية قد تتقدم على الهوية التنظيمية322.

ويشكل الرأسمال النضالي مورداً ثالثاً. يتكون من الاعتقال أو المنفى أو المشاركة في المقاومة أو العمل النقابي والطلابي الطويل. يمنح هذا الرصيد صاحبه سلطة أخلاقية، ويصعب على القواعد الاعتراض عليه. لكنه قد يتحول إلى احتكار للذاكرة عندما تستعمل القيادة الماضي لتأجيل التداول323.

أما الرأسمال المدرسي والمهني فيمنح الخبير قدرة على فهم الملفات والتواصل مع الإدارة والمؤسسات الدولية. ارتفعت قيمته مع توسع السياسات القطاعية وتعقد الميزانيات. وصار المهندس والاقتصادي ومدير المؤسسة العمومية مرشحاً للوزارة أو المكتب السياسي، حتى حين لا يملك تاريخاً تنظيمياً طويلا324.

ويضيف العصر الإعلامي رأسمالاً تواصليا. فالقدرة على الظهور في التلفزيون وإدارة المنصات وصياغة الرسالة المختصرة تؤثر في اختيار الوجوه. وقد يقفز شخص إلى الواجهة بسبب حضوره الرقمي، بينما يفقد المناضل المحلي مكانه إذا عجز عن تحويل خبرته إلى صورة عامة325.

321نفسه، ص126–121 .
322عبد الرحيم العطري، الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، مرجع سابق، ص .127–122.
323حنان أزعيرك، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص –125 130
324مبارك آيت خليفة، سوسيولوجيا التحضر: مقاربة نظرية تحليلية، مرجع سابق، ص 47-49
325حنان أزعيرك، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص 130-135

وأخيراً، يمثل المال مورداً شديد الأهمية في الحملات والتنظيم. يستطيع رجل الأعمال تمويل التواصل والتنقل والدراسات، ويملك علاقات مهنية واسعة. لكن المال يطرح سؤال تكافؤ الفرص وتضارب المصالح، ويصبح خطراً حين يحول التزكية إلى سوق أو يجعل الحزب تابعاً لمموليه326.

ثانيا–مرحلة التحرر الوطني وبناء نموذج المناضل(1956–1944) : من الإصلاح إلى مطلب الاستقلال.

نشأت الحركة الوطنية الحديثة من تفاعل إصلاح ديني وتعليمي وصحافي مع مقاومة السيطرة الاستعمارية327. فقد وفرت المدارس الحرة والجمعيات الثقافية والصحف فضاءات لتكوين جيل جديد، بينما أثارت سياسات الحماية سؤال وحدة البلاد والسيادة. وأدت التعبئة التي أعقبت ظهير 16 ماي 1930 دوراً بارزاً في ربط الدفاع عن الهوية بمطلب التنظيم الوطني328 .

تأسست كتلة العمل الوطني سنة 1934 وقدمت برنامج الإصلاحات المغربية، فانتقلت المطالب من الاعتراض الأخلاقي المتفرق إلى مذكرة سياسية ذات بنية وبرنامج329. وبعد منع الكتلة وانقسامات سنة 1937 ظهرت تنظيمات متعددة، منها الحزب الوطني لتحقيق المطالب وحركة القوميين. ورغم هذا التعدد، بقيت القضية المشتركة أقوى من الفوارق الإيديولوجية330 .

لا تعكس نشأة الحزب استيراداً كاملاً للنموذج الأوروبي. فقد استعمل الوطنيون شبكات العلماء والتجار والأسر والمساجد والمدارس، واستعاروا أحياناً ألفاظاً من المجال الديني مثل «الزاوية»

326نفسه، ص 138

327العروي، عبد الله؛ *الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية(1912-1830)* ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2016، ص. 31-40

328الجابري، محمد عابد؛ الفكر العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. 85-92.

329العروي، عبد الله؛ الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، مرجع سابق، ص 110-118

330بوعبيد، عبد الرحيم، *في الفكر السياسي والوطني*، دار الأنكاد، الرباط، ص. 45-53

و«الطائفة» للتنظيم السري أو التمويه على إدارة الحماية. غير أنهم أضافوا الصحافة والبيان والمذكرة والقيادة المركزية، فصنعوا تنظيماً حديثاً من مواد اجتماعية محلية331 .

ساعد السياق الدولي للحرب العالمية الثانية ومؤتمر آنفا سنة 1943 ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على رفع سقف المطالب. ولم تعد الإصلاحات داخل نظام الحماية كافية في نظر القيادة الوطنية، فصيغت وثيقة 11 يناير 1944 لتطالب بالاستقلال تحت قيادة السلطان محمد بن يوسف، وبنظام سياسي يضمن الحقوق والواجبات. وقد مثلت الوثيقة انتقالاً من إصلاح الحماية إلى نفي شرعيتها السياسية332،أصبحت العريضة فعلاً مؤسساً لأنها ربطت التوقيع الفردي بمسؤولية جماعية معلنة. حمل كل اسم كلفة محتملة من الاعتقال أو الطرد أو المراقبة، فتحول التعرض للقمع إلى مصدر شرعية. ومن هنا نشأت صورة المناضل الذي يثبت صدق الموقف عبر ما يتحمله، لا عبر ما ينجزه في إدارة عمومية.

الخلفيات السوسيو–ثقافية لموقعي وثيقة 1944

لا تسمح تركيبة الموقعين بوصفهم طبقة متجانسة. فقد جمعت الوثيقة علماء ومدرسين وقضاة وتجاراً وموظفين ومحامين وصحافيين وفاعلين من أسر مدينية معروفة، إلى جانب مشاركات نسائية ذات قيمة رمزية في سياق محدود الحضور النسائي الرسمي333. ويختلف إحصاء الأسماء في بعض المصادر تبعاً لطريقة عد الملحقين بالوثيقة، لذلك تهم الدراسة البنية الاجتماعية أكثر من تثبيت رقم واحد 334.

331الزاهي، نور الدين، الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، أفريقيا الشرق، الطبعة الثالثة، 2011، ص. 112-120.

332المملكة المغربية، البوابة الوطنية(Maroc.ma) ، "ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال: محطة بارزة في مسار الكفاح الوطني"، 9 يناير 2026، الفقرات 2-6، تمت مراجعته بتاريخ: 18 أكتوبر 2026، من خلال الرابط : https://n9.cl/hiwzq (تم اختصار الرابط لطوله).

333عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، مرجع سابق، ص. 45-52

334نفسه

غلب الطابع الحضري على النواة المنظمة. وفرت فاس والرباط وسلا والدار البيضاء وتطوان شبكات التعليم والتجارة والطباعة والاتصال، وساعدت كثافة العلاقات على العمل السري وتبادل الأفكار. لكن وصف الموقعين بأنهم «بورجوازية مدينية» يحتاج إلى تدقيق، لأنهم لم يشكلوا برجوازية صناعية موحدة المصالح؛ بل جمعوا بين تجار صاعدين وأسر علمية وموظفين ومثقفين 335.

امتلك كثير منهم رأسمالاً ثقافياً مزدوجاً. منح التعليم القروييني أو التقليدي شرعية لغوية ودينية، بينما أتاح التعليم العصري فهم القانون والإدارة والديبلوماسية336. وقد مكن الجمع بين المرجعيتين من مخاطبة السلطان والمجتمع المحلي، ومن صياغة مطلب ينسجم مع قاموس السيادة وحق تقرير المصير في النظام الدولي الجديد337.

لعب الأصل العائلي دوراً واضحاً. فقد وفرت بعض الأسر المال والمكانة والحماية والاتصال، خاصة في المدن التي راكمت فيها عائلات التجارة والعلم والمخزن نفوذاً تاريخياً338. غير أن الحركة الوطنية فتحت أيضاً مجالاً لرأسمال جديد يقوم على الكتابة والخطابة والتنظيم والتضحية. استطاع شخص لا يملك ثروة كبيرة أن يكتسب مكانة إذا أثبت نشاطه وتحمل القمع339.

لا يعني الحضور القوي للأعيان والمتعلمين أن الحركة ظلت أسيرة نخبة ضيقة. فقد اتسع نفوذها عبر المدارس الحرة والمساجد والنقابات والروابط المهنية، ثم عبر المقاومة المسلحة بعد

335نفسه.
336نفسه.
337المملكة المغربية، البوابة الوطنية(Maroc.ma) ، *"ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال: محطة بارزة في مسار الكفاح الوطني"*، 9 يناير 2026، الفقرات 2-5، مرجع سابق.
338نور الدين الزاهي، *الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي*، مرجع سابق، ص. 112-125.
339نفسه.

1953. لكن التوسع الجماهيري جاء بعد تشكل القيادة المركزية، وهو ما منح النواة الأولى قدرة طويلة على تعريف الشرعية الوطنية وتوزيع الاعتراف داخل الحزب340.

تكشف هذه الخلفيات أن الوطني لم يكن تقليدياً أو عصرياً بصورة خالصة. لقد حول عناصر من التراث العلمي والأسري إلى أدوات لبناء تنظيم حديث، واستعمل المدرسة والصحافة والقانون لتجاوز البنية المحلية. لذلك تمثل نخبة 1944 «نخبة انتقالية» أكثر مما تمثل قطيعة اجتماعية كاملة341.

-كتلة العمل الوطني وحزب الاستقلال وصناعة الهوية الحزبية:

صاغت كتلة العمل الوطني الملامح الأولى للمناضل الحزبي عبر ثلاث وظائف: التربية، والانضباط، والعمل المطلبي. لم يكن العضو مجرد مؤيد، فقد ساهم في نشر الصحافة وتمويل المدرسة وتوزيع المناشير وجمع التبرعات وإعداد العرائض. أنتج التنظيم بذلك زمناً سياسياً طويلاً يختبر الالتزام قبل منح الموقع342.

مع تأسيس حزب الاستقلال سنة 1944، اقتربت الهوية الحزبية من الهوية الوطنية. قدم الحزب نفسه بوصفه أداة الأمة التي تحمل مطلباً جامعاً، لا ممثلاً لمصلحة طبقية محددة. منح هذا التماهي قوة تعبئة استثنائية، لكنه جعل المنافسة الحزبية تبدو أحياناً كأنها خروج عن الإجماع الوطني343 .

اعتمد الحزب بنية مركزية تناسب العمل تحت القمع. حافظت القيادة على السرية وربطت الفروع بخط سياسي موحد، بينما أدت الصحافة والمدارس والجمعيات دور أجهزة موازية. وقد

340نفسه.

341عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية(1912-1830) ، مرجع سابق، ص. 45-52.

342نفسه، ص. 65-78.

343نور الدين الزاهي، الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، مرجع سابق، ص. 135-148.

أكسب هذا التنظيم الحزب قدرة على تحويل الحدث المحلي إلى قضية وطنية، لكنه رسخ أيضاً سلطة القيادة وصعوبة مساءلتها من القاعدة344.

تشكلت كاريزما الزعماء من مزيج المعرفة والتضحية والقدرة على تمثيل الجماعة. ولم تعتمد هذه الكاريزما على الشخصية الفردية وحدها؛ فقد صنعتها الرواية الحزبية عن الاعتقال والنفي والصمود. وعندما تحول الزعيم إلى رمز للقضية، صار نقده أكثر صعوبة، لأن الاعتراض عليه قد يفسر بوصفه اعتراضاً على وحدة الصف345.

أدى نفي السلطان محمد الخامس سنة 1953 إلى تقوية الارتباط بين الحركة الوطنية والعرش. توحد مطلب عودة السلطان مع مطلب الاستقلال، واكتسب الطرفان شرعية مقاومة الحماية. حمل الاستقلال لذلك ازدواجاً في المصدر: شرعية ملكية تاريخية ووطنية، وشرعية حزبية نضالية وجماهيرية. وسيصبح تنظيم هذه الازدواجية محور الصراع بعد 3461956 .

لم يقتصر نموذج المناضل على القيادة. فقد أسهم المدرس والحرفي والعامل والطالب والمقاوم في توسيع الحركة. لكن التاريخ الرسمي والتنظيمي أعطى موقعاً أكبر للوجوه التي امتلكت الكتابة والاتصال بالمركز، وهو ما يعكس تفاوتاً داخل الحركة بين من يصنع التعبئة ومن يملك حق تمثيلها347.

-حدود الشرعية الوطنية عند الانتقال إلى الدولة:

نجحت شرعية التحرير في توحيد فئات مختلفة أمام خصم خارجي، لكنها لم تحسم الاختيارات الاجتماعية بعد الاستقلال. عندما انتقل السؤال من «كيف نستعيد السيادة؟» إلى «من يدير

344نفسه، ص. 140-155

345عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، مرجع سابق، ص. 65-78

346محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتم ومصطفى الشنيتي، الدار البيضاء، ص 105-118.

347 Rémy Leveau, Le Rabat et la prise de pouvoir: Le systeme politique marocain montre par lui-même, Presses de Sciences Po, 2023, p. 45-53.

الدولة وأي اقتصاد نبني؟» ظهرت الخلافات حول الجيش والإدارة والدستور وتوزيع الأراضي وعلاقة الحزب بالملكية348.

حملت السرية والمركزية، وهما أداتان فعالتان في المقاومة، صعوبة داخل الدولة الجديدة. فالقيادة التي اعتادت الطاعة في زمن الخطر لم تطور بالسرعة نفسها قواعد تداول داخلي أو إدارة اختلاف علني. وتحولت أسبقية النضال عند بعض الفاعلين إلى مطالبة بأولوية دائمة في المناصب349.

كما اصطدمت النخبة الوطنية بالحاجة إلى خبرة تقنية لا يوفرها الرصيد النضالي وحده. احتاجت الوزارات إلى أطر قانونية ومالية وهندسية، ووجدت الدولة نفسها أمام موظفين تكونوا في مؤسسات الحماية أو في الخارج. من هنا بدأ التوتر بين «صاحب الشرعية» و«صاحب الكفاءة»، وهو توتر سيلازم تاريخ النخبة الحزبية350.

تحدد المرحلة الوطنية إذن نقطة الانطلاق لا نموذجاً مثالياً مكتفياً بذاته. فقد أنتجت المعنى والالتزام والشبكة، لكنها ورثت أيضاً مركزية الزعامة وقوة العائلة وضعف التخصص. وستعيد الدولة المستقلة توزيع هذه العناصر داخل تعددية صيغت لمنع احتكار حزب واحد للمجال351.

ثالثا–التعددية المقيدة وصراع المشروعيات(1956–1998) : ازدواج الشرعية بعد الاستقلال.

وضع الاستقلال المؤسسة الملكية وحزب الاستقلال أمام معادلة دقيقة. امتلكت الملكية عمقاً تاريخياً ودينياً، وعززت مشاركتها في المعركة الوطنية مكانتها. وامتلك حزب الاستقلال جهازاً

348جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، دار الكتاب، 1970، ص 110-135

349نفسه

350ريمي لوفو، الفلاح المغربي مدافعاً عن العرش، مرجع سابق، ص 180 -205

351محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، مرجع سابق، ص 122-140

منظماً ورصيداً جماهيرياً وقيادات ساهمت في تحرير البلاد. لم يكن نظام الحزب الواحد ممكناً من دون أن يخل بالتوازن بين الشرعيتين352.

سمح إقرار التعددية بتجنب هذا الاحتكار. تأسس المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956م، ثم أكد العهد الملكي في 8 ماي 1958 رفض الحزب الوحيد، ونظم ظهير الحريات العامة في 15 نونبر 1958م تأسيس الجمعيات والأحزاب. كما وضع القانون الانتخابي لسنة 1959م إطاراً للمنافسة. حملت هذه النصوص معنى تحديثيا، وأدت في الوقت نفسه وظيفة توازنية353 .

ملا يعني ذلك أن التعددية كانت اختراعاً بعد الاستقلال. فقد عرفت الحركة الوطنية انقسامات وتنظيمات متعددة قبل 1956، منها حزب الشورى والاستقلال وتنظيمات الشمال. لكن التعددية داخل الدولة تختلف عن تعدد حركات تعمل في مواجهة سلطة استعمارية، لأنها ترتبط بتوزيع المناصب والتمثيل والقوة التنفيذية354.

أدى انشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959 إلى بلورة قطب معارض يجمع قيادات ونقابيين وشبابا يطالبون بإصلاحات اجتماعية ودستورية أوسع. ومنذ تلك اللحظة أخذ الصراع صورة تنازع حول بناء الدولة: هل يقود الحزب المنتخب والمعبئ المجتمع، أم تقود الملكية عملية التحديث وتحافظ على موقع الحكم بين القوى؟355 .

تفاقم التوتر في الستينيات مع الخلاف حول الدستور والانتخابات وحالة الاستثناء والمحاكمات. اوكتسبت المعارضة رصيداً من القمع والصمود، بينما قدمت الدولة الاستقرار والوحدة وبناء

352:ريمي لوفو، الفلاح المغربي مدافعاً عن العرش، مرجع سابق، ص 23 -45.

353: نفسه.

354: جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، مرجع سابق، ص 140-165.

355 : Frédéric Vairel، Politique et mouvements sociaux au Maroc: Un pluralisme limité travaillé par la répression, Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2014, P 117-154.

المؤسسات بوصفها مصادر للشرعية. ولد هذا السياق نموذجين متنافسين: المناضل العقائدي ورجل الدولة الإداري356.

-التعددية بوصفها أداة لمنع الهيمنة.

تعتمد التعددية المقيدة على وجود منافسة حقيقية مع ضبط نتائجها المؤسسية. تسمح القواعد للأحزاب بالتنظيم والانتخاب والتمثيل، لكنها توزع الموارد بطريقة تجعل تكوين أغلبية حزبية مهيمنة أمراً صعباً. وقد ساهم نمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي ودور الإدارة الترابية والتمثيل غير المباشر في تشكيل هذا التوازن357 .

عملت الدولة على توسيع عدد الفاعلين وإبراز شخصيات لا تنتمي إلى أحزاب الحركة الوطنية. استفادت من الأعيان القادرين على تعبئة العالم القروي ومن الموظفين والوجهاء المحليين، فواجهت التنظيم العقائدي بشبكات اجتماعية مرتبطة بالخدمات والقرب. وصف ريمي لوفو هذه الوظيفة في تحليله لعلاقة الأعيان القرويين بحماية العرش358 .

لا يجب اختزال كل مرشح مستقل أو حزب جديد في قرار إداري. فقد عبرت هذه القوى عن مصالح محلية وفئات اقتصادية ومحافظة لم تجد مكاناً داخل أحزاب الاستقلال واليسار. لكن تدخل الإدارة في تنظيم الفرص وفر لبعضها قدرة أكبر على التحول من شبكة أعيان إلى قوة برلمانية359.

356: المرجع نفسه.
357ريمي لوفو، الفلاح المغربي مدافعاً عن العرش، مرجع سابق، ص 95 -73
358نفسه
359ريمي لوفو، الفلاح المغربي مدافعاً عن العرش، مرجع سابق، ص 260-282

حافظت الملكية، عبر هذا التعدد، على موقع الحكم الذي لا يندمج في حزب بعينه. فلو سيطر حزب الحركة الوطنية على الدولة، لتحولت الملكية إلى طرف داخل المنافسة. أما توزيع القوة بين أحزاب متعددة فأتاح لها التدخل بوصفها ضامناً للاستمرارية ومركزاً للتحكيم360.

نتج عن ذلك انفصال نسبي بين الفوز الانتخابي والسلطة الحكومية الكاملة. دخلت الأحزاب الحكومات، لكنها لم تحتكر كل مجالات القرار، واستمر حضور وزراء وتقنيين لا يستمدون مواقعهم من التنظيم الحزبي. ولهذا حملت التعددية معنى دستورياً وواقعاً تنافسياً، لكنها لم تنتج تداولاً حكومياً وفق النموذج البرلماني الكلاسيكي361.

رابعا–صناعة الأحزاب الإدارية: الآليات والنماذج.

مثلت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، التي ظهرت سنة 1963، نموذجاً مبكراً لتجميع شخصيات وأعيان حول الدفاع عن الدستور والمؤسسات الجديدة، في مواجهة حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لم تبن الجبهة شرعيتها على مقاومة الاستعمار أو برنامج عقائدي متماسك، بل على القرب من مشروع الدولة والقدرة على توفير أغلبية 362.

تظهر الآلية الأولى في تحويل النواب المستقلين إلى تنظيم. فبعد الانتخابات يمكن تجميع مرشحين نجحوا بفضل شبكات محلية داخل إطار وطني يدعم الحكومة. حدث ذلك بوضوح عند تأسيس التجمع الوطني للأحرار سنة 1978 حول عدد من النواب المستقلين الذين أفرزتهم انتخابات 1977. أعطى التنظيم الحزبي لهذه الشبكات اسماً وقيادة وموقعاً تفاوضياً 363.

360 Mohamed Daadaoui, Moroccan Monarchy and the Islamist Challenge: Contested Legitimacy and Positionary Strategies , New York: Palgrave Macmillan, 2011, P 117-118.

361نفسه

362ريمي لوفو، الفلاح المغربي مدافعاً عن العرش، مرجع سابق، ص 115-96

363جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، مرجع سابق، ص 165-190

وتظهر الآلية الثانية في استقطاب الأطر الإدارية ورجال الأعمال والوجهاء. يملك هؤلاء خبرة أو مالاً أو نفوذاً محلياً، لكنهم لا يملكون تاريخاً نضالياً. يوفر الحزب لهم بطاقة سياسية، ويوفرون له مرشحين قادرين على الفوز والتمويل. تصبح العلاقة تبادلية أكثر من كونها تدرجاً تنظيمياً364.

أما الآلية الثالثة فتتمثل في الاستفادة من الإدارة الترابية وشبكات الوساطة. يملك القائد والمنتخب المحلي والفاعل الاقتصادي معرفة دقيقة بالمجال، ويمكن لهذه المعرفة أن توجه اختيار المرشحين والتحالفات. وقد تفاوتت درجة تدخل الإدارة بين مرحلة وأخرى، لكن أثرها في هندسة المنافسة ظل موضوعاً مركزياً في الأدبيات.

ظهر الاتحاد الدستوري سنة 1983 في سياق اقتصادي وسياسي اتسم بالحاجة إلى أغلبية تدعم التوجه الليبرالي والإصلاحات. جذب الحزب أطر الإدارة والمهن الحرة والطبقات الوسطى الصاعدة، وقدّم خطاباً حديثاً عن المبادرة والتنمية. لكنه حمل، مثل التجمع، صورة الحزب الذي يتقوى بالقرب من الدولة أكثر مما يتقوى بتاريخ نضالي مستقل365 .

تعمل «الأحزاب الإدارية» أيضاً عبر سرعة صناعة القيادة. فالحزب التاريخي يحتاج إلى زمن طويل كي يفرز أميناً عاماً من داخله، بينما يستطيع التنظيم الجديد أن يضع شخصية معروفة في القمة وأن يجمع حولها شبكات جاهزة. يمنح هذا النموذج قدرة انتخابية سريعة، لكنه يجعل الهوية أضعف عند غياب الموقع الحكومي أو الدعم المؤسسي366.

لا يلغي الوصف تطور هذه الأحزاب لاحقاً. فقد تبني مؤتمرات وهياكل وشبيبات وبرامج، وتنتج أطرها الخاصة مع مرور الزمن. لذلك ينبغي التمييز بين «ظروف المنشأ» و«المسار اللاحق».

364 نفسه

365 Clement Henry Moore, Politics in North Africa: Algeria, Great Britain, and Morocco, Boston: Little, Brown and Company, 1970; updated chapters on elite transition, 1980s, 142-160.

366: المرجع نفسه.

يمكن لحزب نشأ قريباً من الإدارة أن يكتسب استقلالاً نسبياً، كما يمكن لحزب تاريخي أن يتحول إلى جهاز انتخابي يعتمد الأعيان367.

-المناضل العقائدي ورجل السياسة الإداري.

يصعد المناضل العقائدي عادة عبر الشبيبة والفرع والنقابة والجامعة. يتعلم لغة الحزب وتاريخه، ويشارك في الاجتماعات والاحتجاجات، ويخضع لاختبارات الولاء والانضباط. يستمد شرعيته من الزمن الذي قضاه داخل التنظيم ومن قدرته على تمثيل مشروع مجتمعي يتجاوز دائرته المحلية368.

أما رجل السياسة الإداري فيصعد عبر الوظيفة أو الوجاهة أو العلاقة بالمركز. يملك قدرة على حل الملفات وربط الاتصال بالإدارة وتوفير الخدمات، ويقيس نجاحه بالنتائج المحلية والمواقع. قد يغير الحزب إذا تغيرت موازين القوة، لأن هويته السياسية أقل ارتباطاً بعقيدة ثابتة369.

يميل النموذج الأول إلى جذب المدرسين والمحامين والطلبة والنقابيين والموظفين المتوسطين، خاصة في اليسار. ويميل النموذج الثاني إلى جذب الموظفين السامين والمالكين ورجال الأعمال والأعيان. غير أن الحدود لم تكن مغلقة؛ فقد ضمت أحزاب الحركة الوطنية أعياناً، كما ضمت الأحزاب القريبة من الدولة مثقفين وأطراً عالية التكوين370.

يختلف مصدر المساءلة بين النموذجين. يخضع المناضل، نظرياً، للفرع والمؤتمر واللجنة المركزية، بينما يخضع الوجيه لشبكته الانتخابية ولعلاقته بالسلطة والموارد. وقد ينحرف الأول

367 Myriam Catusse, Le temps des entrepreneurs ? Politique et transformations du capitalisme au Maroc Casablanca: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2008, 210-235

368 Frédéric Vairel, Politique et mouvements sociaux au Maroc: Un pluralisme limité travaillé par la répression Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2014, 185–210.

369نفسه

370نفسه

نحو بيروقراطية حزبية مغلقة، كما قد يقدم الثاني فعالية محلية حقيقية. لذلك لا تحمل المقارنة حكماً أخلاقياً بسيطاً، بل تكشف نوع العلاقة بين العضو والمؤسسة371.

أنتج الصراع ثقافتين. ترى الأولى السياسة مواجهة بين مشاريع كبرى: الاشتراكية والديمقراطية والتحرر. وترى الثانية السياسة فناً للوساطة والتوازن وتدبير الممكن. ومع مرور الزمن اقتربت أحزاب المعارضة من الثقافة الثانية، بينما استعارت الأحزاب الإدارية من الأولى لغة البرنامج والمؤتمر والتنظيم372.

-التعليم والنقابة والجامعة كقنوات لتجديد النخبة.

وسع الاستقلال قاعدة التعليم والوظيفة العمومية، فظهرت فئات وسطى حضرية تملك الشهادة من دون أن تنتمي إلى الأسر المخزنية أو التجارية الكبرى. تحول المدرس والموظف والمحامي إلى فاعل سياسي، لأن المهنة وفرت معرفة بالقانون ومكاناً في المجتمع وشبكة واسعة. وقد ربطت النقابات هذه الفئات بمطالب اجتماعية وبرامج وطنية 373.

أدت الجامعة وظيفة مدرسة للنخب المعارضة. شكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب فضاء للتكوين والخطابة والصراع الفكري، وانتقلت قيادات طلابية إلى الأحزاب والنقابات والبرلمان. وصنع الاعتقال والمنع رصيداً نضالياً لدى جيل كامل، لكنه عمق أيضاً ثقافة الاستقطاب والسرية374.

371 Mohamed Daadaoui, Moroccan Monarchy and the Islamist Challenge: Contested Legitimacy and Positionary Strategies مرجع سابق ص، 117–118,.

372نفسه

373Pierre Vermeren, La formation des élites marocaines et tunisiennes: Des nationalistes aux technocrates (1920-2000), Paris: La Découverte, 2002, P 245–278.

374نفسه

قدمت المدرسة قناة للترقي، لكنها أعادت إنتاج التفاوت كما يوضح بورديو وباسرون. فالأسر القادرة على توفير تعليم جيد ولغات أجنبية منحت أبناءها فرصاً أكبر للدخول إلى الإدارة العليا. ومن ثم لم تختف النخبة العائلية؛ بل أضافت الشهادة إلى مواردها375 .

صارت الكفاءة العلمية معياراً متزايد الأهمية مع تعقد الاقتصاد. ولم يعد الخطاب وحده كافياً لإدارة التخطيط والميزانية والمؤسسات العمومية. ظهر جيل من المهندسين والاقتصاديين والقانونيين الذين وجدوا مساراً أسرع داخل الإدارة من المسار الحزبي، وهو ما عزز استقلال الجهاز التقني عن الأحزاب376.

–صعود التكنوقراط وحدود الحكومة الحزبية.

ارتبط صعود التكنوقراط بحاجة الدولة إلى أطر متخصصة في التخطيط والمالية والبنية التحتية. قدم الخبير بوصفه فاعلاً محايداً يملك حلاً علمياً، خاصة عندما اشتد الصراع الحزبي. غير أن اختيار المشكلة وتوزيع الميزانية وترتيب الأولويات قرارات سياسية، حتى عندما صاغها مهندسون واقتصاديون377 .

احتفظت حكومات عديدة بوزراء لا يملكون مساراً حزبياً واضحاً، أو استقطبت أحزابهم بعد بروزهم في الإدارة. أنتج هذا المسار «التكنوقراطي المتحزب»: شخص يحمل صفة حزبية لكنه لم يتدرج داخل التنظيم ولم يخضع لتنشئته. وقد رأت الأحزاب فيه فرصة للحصول على حقيبة أو تحسين صورتها، بينما رأى الحزب وسيلة لمنح الخبرة غطاءً تمثيلياً378.

375 Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, La reproduction: Éléments pour une théorie du système d'enseignement , Paris: Éditions de Minuit, 1970 P 87–102

376 Pierre Vermeren, La formation des élites marocaines et tunisiennes: Des nationalistes aux technocrates (1920-2000) ، مرجع سابق ص335–310

377 Myriam Catusse, Le temps des entrepreneurs ? Politique et transformations du capitalisme au Maroc220–185 مرجع سابق، ص

378 نفسه

عزز التقويم الهيكلي في الثمانينيات لغة التوازنات المالية وتقليص العجز والنجاعة. وفرضت الشراكة مع أوروبا والمؤسسات المالية الدولية مهارات تفاوض وقياس جديدة. تراجع احتكار المحامي والخطيب للموقع القيادي، وصعد الاقتصادي والمهندس ومدير المؤسسة379 .

أثار هذا الصعود اعتراض المناضلين الذين رأوا أن السياسة تحتاج إلى تكوين إيديولوجي ومشروع مجتمعي. وقد عبر المهدي بن بركة مبكراً عن مركزية التربية الإيديولوجية في بناء الحزب. لكن التجربة كشفت أيضاً أن الإيديولوجيا من دون خبرة لا تكفي لإدارة دولة حديثة. انحصر الخلاف الحقيقي في الجهة التي تضع الأهداف وتراقب الخبير380 .

ظلت الملكية تملك قدرة على تعيين أو دعم كفاءات خارج التوازنات الحزبية، ما حافظ على استمرارية قطاعات استراتيجية. وفي المقابل، قلل ذلك وضوح المسؤولية أمام الناخب: فإذا نجحت السياسة، تنازعت المؤسسات فضلها؛ وإذا فشلت، تبادلت تحميل المسؤولية381.

–من المواجهة إلى التوافق في التسعينيات:

أدت سنوات الصراع إلى كلفة سياسية واجتماعية، كما واجهت الدولة تحديات اقتصادية وانتقالاً مرتقباً للعرش. شهدت التسعينيات انفراجاً نسبياً شمل إطلاق معتقلين وعودة منفيين وإصلاحات دستورية وانتخابية. وبدأت المعارضة تتفاوض على شروط المشاركة بدل الاكتفاء بالضغط من الخارج 382.

379 Pierre Vermeren, La formation des élites marocaines et tunisiennes: Des nationalistes aux technocrates (1920-2000), مرجع سابق ، ص 310–338

380 نفسه

381 نفسه

382 Frédéric Vairel, Politique et mouvements sociaux au Maroc: Un pluralisme limité travaillé par la répression, 280–315 مرجع سابق، ص

غيرت هذه المرحلة تعريف الشجاعة السياسية. لم يعد الرفض وحده دليلاً على الاستقلال، بل صارت القدرة على انتزاع إصلاح من داخل المؤسسات قيمة جديدة. استخدمت قيادة الاتحاد الاشتراكي رصيدها النضالي لإقناع القواعد بقبول التوافق، وهو ما هيأ لحكومة 3831998. لكن الانتقال إلى التوافق حمل مفارقة. احتاجت الدولة إلى شرعية المعارضة وخبرتها الاجتماعية، واحتاجت المعارضة إلى الدولة كي تختبر برنامجها. ولأن الطرفين دخلا العلاقة من موقعين غير متكافئين في الموارد الدستورية والإدارية، ظل سؤال حدود الحكومة الحزبية مفتوحا384.

يمكن اعتبار 1998 خاتمة لمرحلة صراع المشروعيات، لا لأنها أنهت الاختلاف، بل لأنها نقلته من سؤال أحقية النظام إلى سؤال جودة التدبير وحدوده. ومن هذه النقطة بدأ الرصيد النضالي يتحول إلى رأسمال للاندماج داخل الدولة385.

خامسا–التناوب التوافقي والاندماج الوظيفي(1998–2011) : حكومة اليوسفي ومأسسة المصالحة.

شكل تعيين عبد الرحمن اليوسفي رئيساً للحكومة في مارس 1998 لحظة رمزية قوية. فقد انتقل قائد معارض عرف الاعتقال والمنفى إلى رئاسة الجهاز التنفيذي، ودخل الاتحاد الاشتراكي وحلفاؤه مجال تدبير الدولة من موقع لم يكن متاحاً لهم خلال عقود المواجهة. لذلك تجاوز التناوب معنى تغيير الائتلاف، واتخذ صورة مصالحة سياسية قبل انتقال العرش سنة 3861999 .

استندت التجربة إلى اتفاق ضمني على حماية الاستقرار وتوسيع المشاركة، لا إلى تداول كامل تتراجع فيه القوة السابقة إلى المعارضة. بقيت الحكومة ائتلافية، واحتفظت الدولة بمجالات

383 نفسه
384 نفسه
385 نفسه
386 نفسه، ص 290–305

استراتيجية وبحضور وزراء تقنيين. لهذا وصفها بعض الباحثين بالتناوب التوافقي لا التناوب الانتخابي الخالص387.

لعب الرصيد الأخلاقي لليوسفي وظيفة مزدوجة. منح الحكومة ثقة فئات كانت تشك في المؤسسات، ومنح القيادة قدرة على ضبط معارضة داخلية ترى المشاركة تنازلاً. استخدمت الكاريزما النضالية هنا لتبرير الاندماج، لا لمواصلة القطيعة. تكشف هذه المفارقة كيف يمكن للمورد التاريخي أن يخدم وظيفة جديدة388.

ساهمت الحكومة في إصلاحات قانونية واجتماعية وإدارية، ووسعت حضور الأحزاب في الجهاز التنفيذي. غير أنها واجهت قيوداً مالية وبيروقراطية وتحالفاً متعدد الأطراف، إضافة إلى ارتفاع انتظارات الجمهور. كلما اتسعت الفجوة بين الرمز والنتيجة، تآكل جزء من شرعية الحزب الذي حمل آمال التغيير389.

تشير دراسة ازعيرك، اعتماداً على أعمال أمينة المسعودي، إلى بنية هجينة في الحكومات المغربية: حضور حزبي مهم إلى جانب وزراء تقنيين، حتى في تجربة التناوب. تكشف هذه الهجنة أن إدماج المعارضة لم يلغ القناة التكنوقراطية، بل أدخلها داخل الأحزاب نفسها عبر استقطاب كفاءات قابلة للاستوزار390 .

-معنى الاندماج الوظيفي.

يقصد بالاندماج الوظيفي انتقال النخبة من تعريف ذاتها بالمواجهة إلى تعريفها بأداء وظيفة داخل الدولة. يفرض المنصب إعداد ميزانية والتفاوض مع الإدارة وتنفيذ قوانين وإدارة إكراهات

387 نفسه

388محمد حفيظ، وأحمد بوز، أوراق من زمن السياسة؛ اليوسفي كما عشناه، دار الفاصلة للنشر، طنجة ، 2021 ، ص. 10-11.

389حنان أزعيرك، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، مرجع سابق ، ص. 116

390 نفسه

لا تتحكم الحكومة فيها كلها. يدفع هذا الواقع الحزب إلى ترتيب المطالب، ويحول الشعار إلى تسوية391.

لا يشكل هذا الانتقال تخلياً آلياً عن المبادئ. فالمعارضة تسعى إلى الحكم كي تغير السياسات، ولا يمكن تقييمها من دون تجربة التنفيذ. لكن الاندماج يصبح مشكلة عندما تتحول القيود إلى حجة دائمة، وعندما يفقد الحزب قدرته على شرح ما قبله وما رفضه وما حققه392.

اكتسبت أطر المعارضة خبرة في الإدارة والتفاوض الدولي وإعداد القوانين. وفي المقابل، اتسعت المسافة بينها وبين الفروع والنقابات. صار الوزير يقضي وقته مع الملفات والخبراء، بينما بقي المناضل المحلي أمام مطالب المواطنين. وقد ولّد هذا الانفصال شعوراً بأن القيادة استفادت من الدولة ولم تنقل القوة إلى التنظيم393.

غيرت المشاركة معايير الترقي الداخلي. أصبح القرب من الفريق الحكومي والخبرة القطاعية والقدرة على التواصل مع الإدارة موارد سريعة للصعود. وبدأت الأحزاب تستقطب أسماء مهنية قبل الانتخابات أو التعديل الحكومي، بدل انتظار تكوينها داخل الشبيبة والفروع394.

أدى هذا التطور إلى «تطبيع» المعارضة مع منطق الممكن. تراجعت لغة القطيعة، وحلت محلها مفردات الإصلاح التدريجي والحكامة والتوافق. وفرت هذه اللغة واقعية أكبر، لكنها جعلت الفوارق الإيديولوجية أقل وضوحاً، خاصة حين قبلت أحزاب متعددة الإطار الاقتصادي نفسه395.

–من حكومة اليوسفي إلى حكومة جطو: حدود الصدارة الحزبية.

391عبد الرحيم بودلال، "قراءة في كتاب: أوراق من زمن السياسة اليوسفي كما عشناه" (لمحمد حفيظ وأحمد بوز)، مجلة الدراسات والأبحاث / منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، ص. 6-5

392 نفسه، ص 6-7

393نفسه ، ص 6-8

394 نفسه

395 نفسه، ص10

بعد انتخابات 2002 عُين إدريس جطو، وهو شخصية تكنوقراطية، رئيساً للحكومة رغم تصدر الاتحاد الاشتراكي النتائج. كشف الاختيار حدود العلاقة بين الموقع الانتخابي ورئاسة الحكومة في دستور ما قبل 2011. كما وجه رسالة إلى الأحزاب مفادها أن الاندماج لا يعني احتكار قيادة الجهاز التنفيذي 396.

عززت حكومة جطو منطق الكفاءة والاستمرارية، لكنها أضعفت سردية التناوب. وجد الاتحاد الاشتراكي نفسه مشاركاً في حكومة لا يرأسها، فتحمل جزءاً من الكلفة من دون امتلاك رمز القيادة. ساهم ذلك في تراجع قدرته على التمييز بين وجوده في الأغلبية ومشروعه التاريخي397.

جاءت حكومة عباس الفاسي سنة 2007 برئاسة حزبية، لكنها لم تعكس عودة صافية إلى حكومة سياسية. استمر وجود تكنوقراط ووزراء ذوي مسارات هجينة، واستمرت الائتلافات الواسعة. لذلك لم يعد السؤال من يرأس الحكومة فقط، بل ما مقدار السلطة التي يملكها الحزب على السياسات والأطر398 . أنتجت الفترة تحولاً في تصور الناخب. فقد رأى أن الأحزاب التاريخية تتبادل المشاركة في ائتلافات متقاربة، وأن الشخصيات تنتقل بين مواقع من دون تغير جذري في التوجه. ومع ضعف تفسير المسؤولية، بدأت الثقة تتجه نحو فاعل يقدم هوية أوضح وانضباطاً أقوى399.

396نفسه، ص 11

397حكومات المغرب بين السرعة و«العرقلة»... سباقات التشكيل الوزاري قبل الائتلاف الجديد برئاسة المنصوري، جريدة القدس العربي، 13 - أكتوبر – 2026 ، تمت مراجعة المقال بتاريخ : 18 أكتوبر 2026، من خلال الرابط : https://n9.cl/xtqki (تم اختصار الرابط لطوله)

398أحمد بوز، "المنهجية الديمقراطية في التجربة الدستورية والسياسية المغربية: مسارات التثبيت والتأويل"، جريدة لكم، 29 سبتمبر 2026، تمت مراجعة المقال بتاريخ : 18 أكتوبر 2026 ، من خلال الرابط : https://lakome2.com/politique/431915/

399المشهد الحزبي في انتخابات المغرب، موقع قناة الجزيرة الإخباري، 2011/11/24، تمت مراجعة المقال بتاريخ : 18 أكتوبر 2026 من خلال الرابط: https://n9.cl/0vwmx2 (تم اختصار الرابط لطوله)

-تراجع الأحزاب التاريخية وصعود فاعلين جدد.

استفاد حزب العدالة والتنمية من فراغ التمايز. قدم تنظيماً منضبطاً ومرجعية أخلاقية وعملًا برلمانياً وبلدياً منتظماً. كما حافظ على موقع معارض يسمح له بنقد حصيلة الحكومات من دون رفض قواعد النظام. بدا لدى فئات حضرية بديلاً عن أحزاب استهلكها الاندماج400 .

لم يعتمد الحزب على كاريزما تاريخ التحرير، بل على كاريزما التنظيم والنزاهة والقرب. تدرج أعضاؤه في العمل الدعوي والجمعوي والطلابي والانتخابي، فقدموا نموذجاً جديداً للمناضل. غير أن قبول الحزب بالاقتصاد السوقي والعمل المؤسساتي جعله أقل راديكالية من يسار الستينيات 401.

ظهر حزب الأصالة والمعاصرة سنة 2008 في سياق تجميع نخب محلية وفاعلين جمعويين وشخصيات ذات صلة بمبادرات الدولة. أعاد ظهوره نقاش الحزب القريب من السلطة، وأكد استمرار الحاجة إلى قوة تنظيمية توازن صعود حزب منضبط مثل العدالة والتنمية 402.

أصبحت نهاية المرحلة محكومة بثلاثة اتجاهات: شيخوخة جزء من النخب التاريخية؛ صعود حزب ذي مرجعية وتنظيم قوي؛ واستمرار قدرة الحقل على إنتاج أحزاب أو تحالفات توازن الصاعد. دخل المغرب سنة 2011 بهذا التركيب، ثم أعادت احتجاجات 20 فبراير توزيع الشرعية403.

-حصيلة المرحلة: المصالحة من دون تجديد كاف.

400 Maâti Monjib, "The Islamists Ahead in Morocco," Carnegie Endowment for International Peace,2014, p3

401الحبيب استاتي زين الدين، "الأحزاب السياسية وإشكالية الوساطة في المغرب"، *مجلة تكامل*، العدد 1 أبريل 2021، ص 2

402نفسه، ص 2-3.

403نفسهن ص 3-4.

نجح التناوب في خفض كلفة الصراع وإدماج معارضة تاريخية، وساعد على انتقال العرش في سياق مؤسساتي مستقر. كما رسخ فكرة أن الإصلاح يمر عبر الحكومة والبرلمان، لا عبر المواجهة المفتوحة وحدها. وهذه مكاسب لا يمكن اختزالها في تراجع حزب بعينه404.

غير أن الاندماج تركز في القمة أكثر مما تحول إلى تجديد تنظيمي في القاعدة. لم تبن الأحزاب آليات قوية لتداول القيادة أو لإنتاج خبراء من داخلها، واعتمدت على التوافقات والشخصيات. لذلك دخلت الحكومة من دون أن تعيد بناء الحزب كمؤسسة وسيطة405.

أصبح النموذج الغالب نخبة أقل راديكالية وأكثر قدرة على التسوية، لكنها أقل تميزاً إيديولوجياً. ومهد ذلك لمرحلة تصبح فيها الكفاءة والحصيلة والقدرة على قيادة الائتلاف أهم من الذاكرة النضالية. سيمنح دستور 2011 الصدارة الانتخابية قيمة جديدة، لكنه لن يلغي البنية الهجينة للحقل406.

سادسا–دستور 2011 وعولمة السياسة وصعود رجال الأعمال(2011–2026) : دستور 2011 وإعادة الربط بين الانتخابات والحكومة.

جاء دستور 2011 في سياق احتجاجات حركة 20 فبراير وموجة التحولات العربية. وسع اختصاصات رئيس الحكومة والبرلمان، وأكد في الفصل السابع وظيفة الأحزاب في تأطير المواطنات والمواطنين والتعبير عن إرادتهم والمشاركة في ممارسة السلطة. ونص الفصل 47 على تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب وعلى أساس نتائجها 407.

404سعداً جلدي، "سياقات تشكل السياسي في المغرب من القبيلة إلى الحزب وسؤال التنمية المحلية"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 5، ع. 2 ، 2024 ص 11.

405نفسه.

406نفسه، ص 11-12

407محمد بن طلحة الدكالي، التحولات الدستورية والسياسية في المغرب: قراءة في دستور 2011 الرباط: منشورات عكاظ، 2020، ص 45-48.

رفع هذا المقتضى قيمة الصدارة الانتخابية، وأغلق الباب أمام تكرار صيغة 2002 بالسهولة نفسها. لكنه لم يحول النظام إلى برلمانية صافية؛ فقد أبقى الدستور للملك اختصاصات دينية واستراتيجية وتحكيمية وتعيينية واسعة. نشأ بذلك جهاز تنفيذي ذو مركزين يحتاج إلى التنسيق وتقاسم المجالات 408.

لا تحمل الازدواجية معنى سلبياً ثابتاً، فهي قد توفر الاستمرارية والتوازن. لكنها تجعل تحديد المسؤولية أكثر تعقيداً، خاصة في السياسات التي تتقاطع فيها المبادرة الملكية والتنفيذ الحكومي. يحتاج الحزب الحاكم إلى شرح مجال قراره بوضوح كي لا يتحول النجاح والفشل إلى موضوع لتبادل النسب409.

أتاحت انتخابات نونبر 2011 لحزب العدالة والتنمية تصدر النتائج، فعين عبد الإله بنكيران رئيساً للحكومة. اكتسب الحزب شرعية مزدوجة: شرعية الصندوق وشرعية التمايز عن أحزاب قادت الحكومات السابقة. وعاد الزعيم القادر على التواصل الشعبي إلى قلب المشهد، لكن في صورة تختلف عن الزعيم الوطني أو اليساري التاريخي410.

-تجربة العدالة والتنمية: المناضل المنظم أمام إكراهات التدبير.

امتلك العدالة والتنمية جهازاً تنظيمياً متماسكاً ومساراً واضحاً للترقي. أسهم العمل الجمعوي والطلابي والبلدي في تكوين أطره، وربط العضوية بالتربية والانضباط. وقد منح هذا البناء الحزب قدرة على تعبئة المتطوعين وحماية هويته من انتقال الأعيان، ولو أنه انفتح عليهم تدريجياً مع اتساع طموحه الانتخابي 411.

408محمد ضريف، النظام السياسي المغربي: بين الدستورانيّة والواقع السياسي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015، ص 112-115.

409عبد الله ساعف، مقالات ودراسات حول الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي الرباط، منشورات كلية الحقوق، 2005، ص 88

410نفسه ، ص 112

411محمد الناصري، التحولات الاجتماعية بالمغرب الدار البيضاء: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000، ص 164.

صنع بنكيران كاريزما تواصلية تعتمد اللغة اليومية والجدل المباشر والقدرة على تبسيط الصراع. لم تستند كاريزمته إلى المنفى أو المقاومة، بل إلى تجسيد الحزب أمام الجمهور وإظهار استقلال نسبي في الخطاب. أكسب ذلك السياسة طابعاً شخصياً، وجعل قوة الحزب مرتبطة بصورة زعيمه412.

واجهت الحكومة ائتلافاً متعدد الأحزاب وإكراهات مالية واجتماعية. نفذت إصلاحات في المقاصة والتقاعد وقدمتها بوصفها ضرورات لحماية التوازنات. انتقلت نخبة ذات مرجعية أخلاقية إلى قاموس الحساب المالي والاستدامة، وهو ما قربها من النموذج التدبيري الذي انتقدته سابقاً413.

أظهرت التجربة أن التنظيم القوي لا يعفي الحزب من الاعتماد على خبراء وإداريين. دخلت شخصيات تقنية إلى الحكومة، واستمر حضور قطاعات لا يديرها مناضلون حزبيون. كما واجه الوزراء صعوبة في تحويل خطاب المعارضة إلى قرارات داخل جهاز إداري له قواعده واستمراريته414.

تصدر الحزب انتخابات 2016، لكن تشكيل الحكومة تعطل لأشهر بسبب الخلاف حول التحالف. انتهت الأزمة في مارس 2017 بإعفاء بنكيران وتعيين سعد الدين العثماني، وهو قيادي من الحزب نفسه. احترمت صيغة الحزب المتصدر، لكن الواقعة كشفت أن الصدارة لا تمنح حرية مطلقة في تشكيل الأغلبية 415.

412عبد الله ساعف، مقالات ودراسات حول الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي، مرجع شابق ، ص 135

413حزب العدالة والتنمية، وثائق ومقررات المؤتمر السادس والمؤتمر السابع والثامن ، الرباط: منشورات الحزب، 2017، ص 118.

414عبد الله ساعف، مقالات ودراسات حول الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي، مرجع شابق ، ص 141

415حزب العدالة والتنمية، وثائق ومقررات المؤتمر السادس والمؤتمر السابع والثامن، مرجع سابق، ص 145.

قاد العثماني حكومة أوسع وأقل تماسكاً من الناحية السياسية. قدم أسلوباً هادئاً وتقنياً، لكنه لم يعوض الكاريزما السابقة بسردية جماعية قوية. وتحمل الحزب كلفة قرارات وتسويات عجز عن توضيح حدود مسؤوليته عنها، فتراجعت الثقة بين القيادة والقاعدة وبين الحزب وجزء من ناخبيه416.

كشفت جائحة كوفيد-19 أيضاً مركزية الدولة وشبكات الخبرة في إدارة الأزمات. فرضت الضرورة الصحية قرارات سريعة ولجاناً تقنية وبرامج دعم، وتراجع النقاش الحزبي أمام منطق الطوارئ. تعززت بذلك صورة الإدارة القادرة على الفعل، بينما بدا الحزب أقل قدرة على احتكار تفسير السياسة417.

-انتخابات 2021 وإعادة تركيب الحقل.

أسفرت انتخابات 8 شتنبر 2021 عن تحول حاد. حصل التجمع الوطني للأحرار على 102 مقعد، وحزب الأصالة والمعاصرة على 87، وحزب الاستقلال على 81، بينما تراجع العدالة والتنمية إلى 13 مقعداً. شكلت النتيجة عقاباً انتخابياً غير مسبوق لحزب قاد الحكومة عقداً كاملاً، وفتحت المجال لائتلاف ثلاثي أكثر تجانساً عددياً418 .

لا يفسر التراجع بعامل واحد. تراكمت كلفة التدبير والإصلاحات الاجتماعية، وأضعفت الخلافات الداخلية والقطيعة مع بنكيران صورة الحزب، كما أثرت قواعد الاقتراع وتنظيم

416جدي، سعد. سياقات تشكل السياسي في المغرب من القبيلة إلى الحزب وسؤال التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 3

417محمد أقريقز، "إدارة الأزمات وتدبير المخاطر أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19: (قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة)،" مجلة منازعات الأعمال، مجلد 7، عدد 57، شتنبر 2020 ص: 232-255

418مجلس النواب المغربي، "معطيات مرقمة حول الانتخابات التشريعية ليوم الأربعاء 8 شتنبر 2021 حسب القوائم التي توصل بها مجلس النواب من رئاسة الحكومة،" منشورات مجلس النواب، المملكة المغربية، 2021.، https://n9.cl/c7sugh

المنافسين. ويضاف إلى ذلك انتقال جزء من الناخبين إلى أحزاب تملك شبكات محلية وموارد حملة واسعة419.

قدم التجمع الوطني للأحرار نموذجاً مختلفاً. أعاد الحزب بناء تنظيمه منذ 2016، واستثمر في الجولات التواصلية والمنظمات الموازية والبيانات والدراسات. وصاغ برنامجه في صورة «خمسة التزامات وخمسة وعشرين إجراء»، وشدد خطابه على أنه برنامج واضح ومرقم وقابل للتنفيذ. تمثل هذه الصيغة مثالاً مباشراً على انتقال اللغة الحزبية نحو منطق المشروع ومؤشرات الإنجاز420 .

قاد عزيز أخنوش الحكومة ابتداءً من أكتوبر 2021، وجمع في صورته العامة بين قيادة الحزب والخبرة الاقتصادية والمسار الوزاري الطويل. مثل وصوله إلى رئاسة الحكومة تتويجاً لصعود رجل الأعمال السياسي، لا لأن رجال الأعمال غابوا سابقاً، بل لأن هذا المورد أصبح أساساً معلناً لصورة القيادة والكفاءة، فضم الائتلاف التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال. قدمت الحكومة أولويات الدولة الاجتماعية، وتعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح الصحة والتعليم وتحفيز الاستثمار. وانسجم خطابها مع النموذج التنموي الجديد والاستراتيجيات الملكية، ما قلل مساحة التناقض بين البرنامج الحزبي والاتجاه العام للدولة421 .

419عبد الرحمان علال، حزب من رماد : محاولة لتفسير نتائج حزب العدالة والتنمية في انتخابات 8 شتنبر 2021، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 30 أكتوبر 2021، تم الإطلاع على المقال بتاريخ : 19 أكتوبر 2026، من خلال الرابط : https://mipa.institute/?p=8790&lang=ar

420هذه الـ5 التزامات التي تعهد بها التجمع الوطني للأحرار تجاه المغاربة، موقع الحزب على الأنترنيت، الجمعة, 11 يونيو, 2021، تم الإطلاع على المقال بتاريخك 19 أكتوبر 2026، من خلال الرابط ، https://n9.cl/4f84fa

421المملكة المغربية، "عرض السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، "الرباط، 9 أكتوبر 2021، تم الإطلاع على المقال بتاريخ ، 19 أكتوبر 2026، من خلال الرابط :-https://miepeec.gov.ma/wp

أتاحت الأغلبية الواسعة قدرة على تمرير القوانين، لكنها جعلت المعارضة البرلمانية أضعف عددياً. كما أعادت طرح سؤال تضارب المصالح بسبب اقتران القيادة السياسية بالمكانة الاقتصادية. لا يثبت الجمع وحده وجود تضارب، لكنه يفرض قواعد شفافية وإفصاح ومراقبة أشد حتى لا تتحول الثروة إلى امتياز سياسي غير خاضع للمساءلة422.

-رجل الأعمال السياسي: الموارد والمخاطر.

يختلف رجل الأعمال السياسي عن الوجيه التقليدي في نوع الموارد التي يوظفها. فالوجيه يعتمد أساساً على القرابة والخدمات المحلية، بينما يضيف رجل الأعمال الخبرة في الإدارة الحديثة والتمويل والتواصل والعلاقات المهنية. يستطيع بناء جهاز حملة، وشراء خدمات الاستشارة، وتنظيم قواعد بيانات، وصياغة عرض قطاعي مفصل423.

تمنح خبرة المقاولة صاحبها لغة حاسمة: الهدف، الميزانية، الأجل، المسؤول، والنتيجة. وقد يحتاج العمل الحكومي فعلاً إلى هذه العناصر. لكن نقل منطق الشركة إلى الحزب يطرح مشكلة لأن المواطن ليس زبوناً، ولأن القرار العمومي لا يقاس بالربح وحده. يقتضي الحكم موازنة الحقوق والمساواة والتمثيل، وهي قيم لا تختزل في مؤشرات الأداء424.

كما يملك رجل الأعمال قدرة على الوصول إلى الإعلام والفضاء العام أكبر من منافس محدود الموارد. فإذا غابت قواعد دقيقة لتمويل الحملات والإشهار، يصبح تكافؤ الفرص شكلياً. ويزداد

content/uploads/2021/10/De%CC%81claration-Parlement-091021-9.pdf

422الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ،الرباط: منشورات الهيئة الوطنية للنزاهة، 2023، ص 88-94.

423محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، مرجع سابق، ص 160-165

424المملكة المغربية، "منشور رئيس الحكومة رقم 2021/12 المتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء المنبثقة عن القانون التنظيمي لقانون المالية،" الرباط، 26 يوليو/تموز 2021، https://n9.cl/jnb40

الخطر عندما يعتمد الحزب على ممولين ومرشحين يمولون دوائرهم بأنفسهم، لأن القيادة قد تفقد القدرة على محاسبتهم425.

في المقابل، لا ينبغي افتراض أن المال يلغي السياسة. يستطيع رجل الأعمال أن يتبنى مشروعاً عاماً وأن يخضع للمحاسبة وأن يقدم كفاءة حقيقية. يكمن الفارق في المؤسسات: هل تفصل بين المصلحة الخاصة والقرار العام؟ هل يملك الحزب لجاناً مستقلة لاختيار المرشحين؟ وهل تنشر الحكومة المعطيات التي تسمح بتقييم العقود والسياسات426؟

يظهر صعود هذا النموذج تحولاً طبقياً أيضاً. فبعد هيمنة المحامي والمدرس والموظف في مراحل سابقة، اتسعت مكانة المدير والمستثمر وخريج مدارس التجارة والهندسة. وصار النجاح في السوق يقدم بوصفه دليلاً على القدرة على إدارة الدولة، رغم اختلاف منطق المجالين427.

-عولمة السياسة وليبرالية التدبير.

تؤثر العولمة في النخبة عبر التعليم الدولي ومكاتب الاستشارة والمؤسسات المالية ومعايير الحكامة والتصنيفات والالتزامات التجارية والمناخية. يحتاج الوزير إلى فهم مؤشرات العجز والاستثمار والحماية الاجتماعية، وإلى التفاوض مع شركاء متنوعين. لذلك ارتفعت قيمة الخبير الاقتصادي والمهندس ومدير المشروع428.

425الأمانة العامة للحكومة، "القانون التنظيمي رقم 07.21 بتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية،" الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6987 (17 ماي 2021)، https://www.sgg.gov.ma/Portals/1/textesconsolides/29_11.pdf

426المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، "التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021،" منشورات المجلس الأعلى للحسابات، 2023، ص 42-48.

427حمزة الشواي، "تحول وظيفة الدولة: من المشروعية الدستورية إلى منطق المقاولة،"، موقع صوت العدالة، 5 سبتمبر، 2026، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 19 أكتوبر 2026 من خلال الرابط : https://n9.cl/hhy55e

428 Mounia Bennani-Chraïbi, "« Hommes d'affaires » versus « profs de fac ». La notabilisation parlementaire d'un parti de militants au Maroc," Revue internationale de politique comparée 15, no. 2 2008 PP 205–219

دخلت إلى الخطاب الحزبي مفردات مثل خارطة الطريق، لوحة القيادة، الأثر، الاستهداف، العرض، الجاذبية، التنافسية، والنجاعة. تساعد هذه اللغة على تحديد المسؤوليات، لكنها قد تنزع الطابع السياسي عن الاختيار. فعندما تعرض الأولوية بوصفها الحل التقني الوحيد، يختفي النقاش حول من يمول ومن يستفيد ومن يتحمل الكلفة429.

كان البرنامج الحزبي التقليدي يربط التشخيص بفلسفة عن العدالة والحرية ودور الدولة. أما البرنامج التدبيري فيقسم المجتمع إلى قطاعات ومشاريع ومؤشرات. يملك النموذج الثاني دقة أكبر، لكنه يصبح فقيراً حين لا يشرح القيم التي ترتب الأهداف أو المفاضلات بين الفئات430. تنتج مكاتب الدراسات والخبراء جزءاً متزايداً من البرامج. يرفع ذلك الجودة التقنية، لكنه قد يفصل النص عن القاعدة الحزبية. فالعضو الذي لم يشارك في صياغة البرنامج يصعب عليه الدفاع عنه أو تعديله. كما أن اعتماد الأحزاب على الأدوات الاستشارية نفسها قد يؤدي إلى تقارب كبير في الوعود431.

غيرت المنصات الرقمية الحملات. صار الحزب يقيس التفاعل ويستهدف فئات محددة ويختبر الرسائل، وتحولت صورة القائد إلى مادة يومية. لكن الاحتراف الاتصالي لا ينتج الثقة تلقائياً. وقد يثير الشك إذا بدت الرسالة مصممة أكثر مما هي نابعة من تجربة اجتماعية، أو إذا تعارضت المؤشرات الرسمية مع الحياة اليومية للناخب432.

429محمد سبيلا، أزمة المفاهيم وانزياحات الخطاب السياسي، الرباط: منشورات الزمن، سلسلة كتاب الجيب، العدد 16، ط1، 2000، ص 75

430للتأصيل النظري حول انتقال البرامج الحزبية من البعد القائم على الهوية والأيديولوجيا (أحزاب التحرير واليسار) نحو البعد الإجرائي والحكومي، انظر: عبد الحميد بنخطاب، "البرنامج الحزبي والبرنامج الحكومي: تقاطع أم تمايز،" أوراق المركز الديمقراطي العربي للعبء والأبحاث، أبريل/نيسان 2017، https://democraticac.de/?p=45872

431: حسن طارق، الربيع العربي والدستورانية: قراءة في تجارب المغرب، تونس ومصر، الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ((REMALD، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 105، ط 1، 2014، ص ص. 94-99.

432 Mohamed Alaoui, "Morocco’s parties turn to algorithms to reach voters," The Arab Weekly, September 22, 2026 , تم الإطلاع على المقال بتاريخ: 19 أكتوبر

-سنة 2026: انتقال القيادة واختبار مأسسة الحزب.

شهد التجمع الوطني للأحرار خلال سنة 2026 تحولًا في قيادته التنظيمية، تمثل في انتخاب محمد شوكي رئيسًا جديدًا للحزب خلفًا لعزيز أخنوش. وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من كونها تتيح دراسة مدى قدرة التنظيم على تدبير انتقال القيادة، والحفاظ على تماسكه واستمرارية مشروعه السياسي بعد مرحلة ارتبطت بدرجة كبيرة بشخصية رئيسه السابق. ومن ثم، لا يتعلق الأمر بمجرد تغيير على رأس الحزب، بل بامتحان لمدى رسوخ آليات التداول الداخلي، وقدرة التنظيم على تحويل الموارد السياسية والرمزية المتراكمة حول القيادة السابقة إلى موارد مؤسساتية قابلة للاستمرار433.

وفي المستوى الخطابي، تبرز أهمية الشعارات والبرامج التي اعتمدها الحزب في تقديم تصوره للمرحلة المقبلة، ولا سيما التركيز على الكرامة والفرص والإصلاح. ويكشف هذا الاختيار عن سعي إلى وصل الخطاب المرتبط بالحصيلة الحكومية بمفردات أكثر التصاقًا بالانتظارات الاجتماعية للمواطنين. غير أن دلالة هذا التحول لا تتحدد في المعجم السياسي وحده، بل تتوقف على مدى قدرة الحزب على تقديم إجابات مقنعة عن قضايا القدرة الشرائية والتشغيل والعدالة الاجتماعية، وعلى توضيح الصلة بين الالتزامات المعلنة والسياسات العمومية المنفذة. فنجاح الخطاب السياسي لا يُقاس فقط بقدرته على عرض المنجزات، وإنما أيضًا بقدرته على تفسير أثرها الاجتماعي وحدودها434.

: 2026، من خلال الرابط https://thearabweekly.com/moroccos-parties-turn-algorithms-reach-voters .

433: حزب التجمع الوطني للأحرار، "المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار يثمن نجاح المؤتمر الاستثنائي ويهنئ محمد شوكي على انتخابه رئيسًا للحزب،" البوابة الرسمية لحزب التجمع الوطني للأحرار (RNI)، 8 فبراير/شباط 2026، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 19 أكتوبر 2026، من خلال الرابط ، https://n9.cl/1qobl .

434حزب التجمع الوطني للأحرار، كتاب مسار الإنجازات، (الرباط: منشورات الحزب المركزية، 2026)، https://n9.cl/kr13lo

وتقتضي قراءة تجربة التجمع الوطني للأحرار التمييز بين فوزه الانتخابي سنة 2021 وبين التحولات التنظيمية والسياسية التي عرفها سنة 2026. فقد شكل استحقاق 2021 محطة حاسمة في صعود الحزب إلى قيادة الحكومة، بينما يطرح انتقال القيادة الحزبية في 2026 سؤالًا مختلفًا يتعلق بمدى استقلال قوة التنظيم عن الشخصية التي قادته خلال المرحلة السابقة. ويظل تقييم هذا التحول مرتبطًا بمعطيات قابلة للتحقق، تشمل نتائج الاستحقاق الانتخابي اللاحق، وموقع الحزب داخل الخريطة السياسية، ومدى احتفاظه بقدرته على التعبئة واستقطاب الناخبين435.

ويعيد هذا الانتقال طرح مسألة الكاريزما في علاقتها بمأسسة الأحزاب السياسية. فإذا استطاع الحزب المحافظة على تماسكه وفعاليته التنظيمية بعد مغادرة أخنوش رئاسته، أمكن اعتبار ذلك مؤشرًا على انتقال جانب من الموارد الشخصية للقيادة السابقة إلى قواعد تنظيمية ومؤسساتية أكثر استقرارًا. أما إذا ظلت قدرة الحزب على التعبئة مرتبطة أساسًا بصورة الزعيم السابق وشبكاته السياسية والاقتصادية، فإن ذلك سيكشف عن استمرار حدود النموذج الذي تتداخل فيه هوية الحزب مع صورة قائده. ومع ذلك، لا يمكن حسم هذا التمييز بمجرد وقوع انتقال القيادة؛ بل يتطلب تتبع الممارسة التنظيمية والأداء الانتخابي والعلاقة بين القيادة الجديدة والقواعد الحزبية436.

وفي المحصلة، لا تختزل دلالة هذه المرحلة في انتقال المسؤولية من رئيس إلى آخر، وإنما تتصل بقدرة الحزب على تجديد شرعيته السياسية والاجتماعية. فالحصيلة الحكومية، مهما كانت طبيعة تقييمها، لا تتحول تلقائيًا إلى ثقة انتخابية؛ إذ يتوقف ذلك على كيفية إدراك المواطنين لآثار السياسات العمومية، ومدى استجابتهم للخطاب الذي يدافع عنها. وفي المقابل،

435حزب التجمع الوطني للأحرار، "المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار يثمن نجاح المؤتمر الاستثنائي ويهنئ محمد شوكي على انتخابه رئيسًا للحزب،"، مرجع سابق

436 Mounia Bennani-Chraïbi, "« Hommes d'affaires » versus « profs de fac ». La notabilisation parlementaire d'un parti de militants au Maroc," مرجع سابق، ص : 205-219 ،

لا يكفي النقد الذي تقدمه المعارضة لإنتاج بديل سياسي مقنع ما لم يقترن بتصورات واضحة وقابلة للتنفيذ. وهكذا يظل التنافس الانتخابي مجالًا لاختبار قدرة الأحزاب على تحويل البرامج والإنجازات والوعود إلى ثقة سياسية قابلة للقياس437.

سابعا–انتخابات شتنبر 2026: إعادة تشكيل النخبة الحزبية واختبار شرعية الإنجاز: من حصيلة الولاية إلى اختبار الثقة الانتخابية.

مثلت الانتخابات التشريعية التي شهدها المغرب في شتنبر 2026 محطة جديدة لاختبار التحولات التي عرفها الحقل الحزبي منذ استحقاق 2021. فإذا كانت انتخابات 2021 قد أفضت إلى صعود التجمع الوطني للأحرار وقيادته للحكومة ضمن ائتلاف ثلاثي، فإن انتخابات 2026 أتاحت الانتقال من تقييم تجربة حكومية مكتملة الولاية تقريبًا إلى اختبار مدى قدرة الأحزاب المشاركة فيها على تحويل الحصيلة المعلنة إلى ثقة انتخابية متجددة. ولا تقتصر أهمية هذه المحطة على ترتيب الأحزاب من حيث عدد المقاعد، بل تشمل طبيعة الرسائل التي وجهها الناخبون، ومدى استمرار التأييد للأغلبية السابقة أو انتقاله إلى قوى منافسة. وتسمح المقارنة بين نتائج 2021 و2026 بفحص العلاقة بين الأداء الحكومي والتمثيل الانتخابي، مع ضرورة تجنب تفسير النتائج باعتبارها استفتاءً على الحكومة وحدها، لأن التصويت يتأثر كذلك بالمرشحين والروابط المحلية والتحالفات والظروف الاجتماعية والاقتصادية438.

ويقتضي تحليل نتائج 2026 الانطلاق من التوزيع الرسمي للمقاعد، ثم مقارنته بنتائج 2021، مع التمييز بين التغير العددي في التمثيل والتغير الفعلي في موازين القوة. وينبغي، في هذا السياق، تحديد موقع التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال، إلى جانب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وبقية الأحزاب التي حصلت على تمثيل

437 نفسه

438مركز الجزيرة للدراسات، "تشريعيات المغرب 2026: دلالات النتائج وإعادة تشكيل المشهد السياسي، أوراق تحليلية، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026، تم الإطلاع على المقال بتاريخ : 19 أكتوبر 2026، من خلال الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/6686

برلماني. وتكتسب المقارنة أهميتها من أنها تكشف ما إذا كان التنافس قد حافظ على البنية العامة التي أفرزتها انتخابات 2021، أم أفضى إلى إعادة توزيع ملموسة للتمثيل السياسي. كما تسمح بفحص مدى قدرة الأحزاب التاريخية على تحويل رصيدها التنظيمي والرمزي إلى أصوات، ومدى استمرار جاذبية الأحزاب التي تعتمد على شبكات الأعيان والفاعلين المحليين والموارد التواصلية. ومع ذلك، فإن ارتفاع عدد المقاعد أو انخفاضه لا يكفي وحده لإثبات تجدد النخبة أو تراجعها؛ إذ يتطلب ذلك دراسة السير المهنية والاجتماعية للمنتخبين الجدد، ومدى تجدد الوجوه داخل اللوائح، وطبيعة المسارات التي قادت أصحابها إلى البرلمان439.

تمنح المقارنة بين انتخابات 2021 واستحقاق 2026 أهمية خاصة لتجربة التجمع الوطني للأحرار، بالنظر إلى انتقال رئاسته من عزيز أخنوش إلى محمد شوكي خلال السنة نفسها. فقد ارتبط صعود الحزب في 2021 بصورة قيادة تجمع بين الخبرة الاقتصادية والمسار الحكومي والقدرة على تقديم برنامج قائم على الالتزامات القابلة للقياس. أما بعد انتقال القيادة، فقد أصبح السؤال يتعلق بمدى قدرة التنظيم على الاحتفاظ بمكانته الانتخابية في غياب الشخص الذي ارتبطت به صورته العامة خلال المرحلة السابقة. وتسمح النتائج الجديدة باختبار ما إذا كان الحزب قد نجح في تحويل الموارد الشخصية والاتصالية والاقتصادية إلى قواعد تنظيمية مستقرة، أم أن قوته ظلت مرتبطة بدرجة كبيرة بصورة القيادة السابقة وشبكاتها. غير أن هذا الاختبار لا ينبغي اختزاله في عدد المقاعد وحده؛ بل يتطلب النظر كذلك إلى طبيعة المرشحين،

439 "Morocco on the threshold of the 2026 elections: Between a crisis of trust and the reordering of the political landscape," Politics and Society Institute, September 23, 2026, تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر 2026 من خلال الرابط : https://n9.cl/ar0ar

ومستوى التجديد داخل التنظيم، وقدرة القيادة الجديدة على بناء خطاب مستقل، وإدارة العلاقة بين الحزب والحكومة، والمحافظة على تماسك الفروع والقواعد440.

كما تسمح نتائج انتخابات 2026 أيضًا بالعودة إلى الفرضية المركزية التي يقوم عليها هذا البحث، وهي أن التحول في النخبة الحزبية المغربية لا يجري عن طريق إحلال فئة اجتماعية محل أخرى بصورة كاملة، بل من خلال إعادة ترتيب الموارد التي تمنح الفاعلين القدرة على الوصول إلى مواقع التمثيل. فإذا أظهرت المقارنة استمرار حضور أسماء معروفة وشبكات انتخابية راسخة، فإن ذلك يدعم فرضية قوة الرأسمال العائلي والمحلي في إعادة إنتاج النخبة. أما إذا برزت وجوه جديدة ذات مسارات مهنية أو تنظيمية مختلفة، فينبغي فحص ما إذا كان دخولها يمثل تجديدًا فعليًا لقنوات الترقي الحزبي، أم مجرد استقطاب لأشخاص جدد داخل قواعد الاختيار القديمة. ولذلك لا يكفي وصف البرلمان الجديد بأنه أكثر شبابًا أو خبرة أو تنوعًا؛ بل يلزم بناء مقارنة بين السير الذاتية للمنتخبين، ومهنهم، ومستوياتهم التعليمية، وتجاربهم الحزبية السابقة، ومصادر قوتهم الانتخابية. ومن شأن هذه المقاربة أن تحول نتائج الانتخابات من مجرد جدول للمقاعد إلى مادة تاريخية وسوسيولوجية تكشف آليات استمرار النخبة وتغيرها441.

و بالتالي، فانتخابات 2026 ، تكشف من منظور تاريخي طويل، عن استمرار التوتر بين ثلاثة مصادر للشرعية داخل النخبة الحزبية المغربية: الشرعية النضالية التي تستند إلى الذاكرة التاريخية والتنظيم، والشرعية الانتخابية التي تستمد قوتها من أصوات المواطنين، والشرعية التدبيرية التي تقوم على الخبرة والقدرة على تنفيذ البرامج. ولا تعمل هذه المصادر بصورة

440عبد الغني بلوط، خريطة الانتخابات المغربية.. تحولات عددية وإعادة ترتيب، موقع الجزيرة الإخباري، 2026/9/24، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 19 أكتبور 2026، من خلال الرابط: https://n9.cl/83enr

441 Mounia Bennani-Chraïbi, "« Hommes d'affaires » versus « profs de fac ». La notabilisation parlementaire d'un parti de militants au Maroc,"، 219-205 : مرجع سابق، ص

منفصلة؛ فقد يجمع المرشح الواحد بين الانتماء إلى حزب تاريخي، والوجاهة المحلية، والخبرة المهنية، والقدرة على تمويل الحملة أو التواصل مع الناخبين. ومن ثم، لا ينبغي قراءة الاستحقاق الأخير باعتباره نهاية لمرحلة وصعودًا نهائيًا لنموذج جديد، بل باعتباره لحظة تكشف كيفية إعادة ترتيب هذه الموارد داخل المنافسة السياسية. وتظل المسألة الحاسمة هي ما إذا كانت الأحزاب قادرة على تحويل التنافس الانتخابي إلى تجديد مؤسسي حقيقي، من خلال تطوير الديمقراطية الداخلية، وتوسيع مشاركة القواعد، وتحسين اختيار المرشحين، وربط المسؤولية السياسية بالمحاسبة، بدل الاكتفاء بتغيير الوجوه أو إعادة توزيع المواقع بين الشبكات القائمة442.

-خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن مسار تشكل النخبة الحزبية في المغرب، منذ الحركة الوطنية ووثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944 إلى التحولات الانتخابية لسنة 2026، لا يمكن تفسيره باعتباره انتقالًا خطيًا من نخبة تقليدية إلى نخبة حديثة، أو من زعماء نضاليين إلى خبراء وتقنيين. فقد أظهر التحليل أن التحول اتخذ صورة تراكم انتقائي للموارد الاجتماعية والثقافية والسياسية، ظلت فيه الروابط العائلية والوجاهة المحلية والذاكرة النضالية حاضرة، بالتوازي مع تنامي أهمية الشهادات العلمية والخبرة الإدارية والقدرة الاقتصادية والاحتراف الاتصالي. ولم يؤد ظهور موارد جديدة إلى إلغاء الموارد السابقة، بل أعاد تحديد قيمتها وشروط توظيفها داخل الحقل السياسي.

أبرزت المرحلة الوطنية أن الشرعية النضالية شكلت موردًا تأسيسيًا في إنتاج القيادة الحزبية. فقد وفرت مقاومة الاستعمار والعمل التنظيمي والصحافي والتعبئة الجماهيرية أساسًا رمزيًا لظهور نخبة استطاعت تقديم نفسها ممثلًا للمطلب الوطني. غير أن الانتقال إلى بناء الدولة

442: مركز الجزيرة للدراسات، "تشريعيات المغرب 2026: دلالات النتائج وإعادة تشكيل المشهد السياسي، أوراق تحليلية، مرجع سابق

المستقلة كشف حدود هذه الشرعية حين أصبحت السياسة مرتبطة بإدارة المؤسسات والاقتصاد وتوزيع الموارد. وبرز منذ ذلك الحين التوتر بين أسبقية النضال والحاجة إلى الخبرة، وبين حق الأحزاب في تمثيل المجتمع وقدرة مؤسسات الدولة على التحكم في مسارات القرار.

وأظهر تحليل الفترة الممتدة من 1956 إلى 1998 أن التعددية الحزبية لم تتطور بمعزل عن موازين القوى والمؤسسات، بل تشكلت داخل نظام سياسي احتفظت فيه المؤسسة الملكية بموقع مركزي في تنظيم المنافسة وضبط إيقاع الإدماج. وقد أتاح تعدد الأحزاب توسيع قنوات التمثيل، لكنه لم يؤد دائمًا إلى تطابق الصدارة الانتخابية مع قيادة الحكومة أو امتلاك القرار التنفيذي كاملًا. وفي هذا السياق، أسهمت شبكات الأعيان والوجهاء والفاعلين المحليين في إنتاج قنوات للصعود السياسي تختلف عن مسارات المناضلين الذين تدرجوا داخل التنظيمات الحزبية والنقابية والطلابية.

أما تجربة التناوب التوافقي ابتداءً من سنة 1998، فقد مثلت تحولًا في العلاقة بين المعارضة والدولة، إذ انتقلت قوى تاريخية من موقع المواجهة إلى المشاركة في تدبير الشأن العام. وأسهم هذا الانتقال في توسيع الخبرة الحكومية للأحزاب وتخفيف حدة الصراع السياسي، لكنه لم يضمن بالضرورة تجديدًا عميقًا للتنظيمات أو تطويرًا كافيًا لآليات التداول الداخلي. وقد كشفت هذه المرحلة أن الاندماج في مؤسسات الدولة يمكن أن يعزز الكفاءة التدبيرية، لكنه قد يضعف في الوقت نفسه الصلة بين القيادة والقواعد، خاصة عندما تصبح المشاركة الحكومية غاية في ذاتها أو عندما تتراجع القدرة على تمييز المشروع الحزبي عن اختيارات الائتلاف.

ومع دستور 2011، اكتسبت الصدارة الانتخابية أهمية دستورية أوضح في تحديد رئيس الحكومة، غير أن ذلك لم ينه الطبيعة المركبة للنظام التنفيذي أو التداخل بين الشرعيات ومجالات القرار. وقد مثل صعود حزب العدالة والتنمية ثم تراجعه الحاد سنة 2021 تجربة دالة على حدود الجمع بين التنظيم القوي والشرعية الأخلاقية من جهة، ومتطلبات التدبير الحكومي والتسويات الائتلافية من جهة أخرى. كما أبرز صعود التجمع الوطني للأحرار اتساع

مكانة القيادة التي تقدم الكفاءة الاقتصادية والخبرة الإدارية والقدرة على تنفيذ البرامج باعتبارها موارد أساسية للشرعية السياسية.

ويكتسب انتقال القيادة داخل التجمع الوطني للأحرار سنة 2026 أهمية خاصة في ضوء هذه التحولات، لأنه يطرح سؤال قدرة الحزب على تحويل الموارد الشخصية للقيادة السابقة إلى مؤسسات وقواعد تنظيمية مستقرة. كما تتيح الانتخابات التشريعية لسنة 2026 اختبار العلاقة بين الحصيلة الحكومية والتأييد الانتخابي، وبين تجديد الوجوه واستمرار شبكات النفوذ المحلية. غير أن استخلاص نتائج نهائية بشأن هذه المسائل يقتضي الاستناد إلى النتائج الرسمية وتحليل السير الذاتية للمنتخبين ومقارنة مؤشرات المشاركة والتمثيل بنتائج الاستحقاقات السابقة؛ فلا يمكن اختزال تجديد النخبة في عدد المقاعد أو في تغيير القيادة وحده.

وعلى مستوى الفرضيات، تدعم الدراسة فرضية استمرار الموارد النخبوية القديمة بالتوازي مع تنامي قيمة الكفاءة والخبرة والمال والاتصال، كما تؤكد أهمية المؤسسات والقواعد التنظيمية في تفسير مسارات الصعود السياسي. وتظهر كذلك أن الاحتراف التدبيري لا يلغي الكاريزما، بل يعيد صياغتها حول صورة القائد القادر على الإنجاز والتواصل وتقديم النتائج. ومع ذلك، تظل بعض الاستنتاجات بحاجة إلى مزيد من الاختبار التجريبي، ولا سيما ما يتعلق بالتركيب الاجتماعي للمنتخبين، ومدى تأثير الموارد الاقتصادية في فرص الترشح والفوز، والعلاقة بين الحصيلة الحكومية والثقة السياسية.

وتخلص الدراسة، في النهاية، إلى أن التحدي الذي تواجهه الأحزاب المغربية لا يتمثل في الاختيار بين المناضل والخبير، أو بين الذاكرة التاريخية والنجاعة التدبيرية، بل في بناء مؤسسات قادرة على الجمع بين هذه الموارد ضمن مشروع سياسي واضح وقابل للمساءلة. ويتطلب ذلك ديمقراطية داخلية فعلية، وآليات شفافة لاختيار المرشحين، وتكوينًا سياسيًا مستمرًا، وإفصاحًا عن المصالح ومصادر التمويل، وربط البرامج بالنتائج الاجتماعية الملموسة. فالكفاءة التقنية لا تعوض الشرعية التمثيلية، والرصيد النضالي لا يغني عن القدرة على التدبير، والنجاح

الانتخابي لا يتحول تلقائيًا إلى ثقة مستدامة. ومن ثم، فإن مستقبل النخبة الحزبية المغربية سيتحدد بمدى قدرتها على الانتقال من مجرد التنافس على المواقع إلى بناء وساطة سياسية فعالة تصل بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتمنح الاختيارات العمومية معنى اجتماعيًا يتجاوز لغة المؤشرات والوعود.

قائمة المصادر والمراجع :

-الكتب والمؤلفات:

- العروي، عبد الله، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830-1912)، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2016.
- العطري، عبد الرحيم، الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، 2013.
- الزاهي، نور الدين، الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، الطبعة الثالثة، 2011.
- بوعبيد، عبد الرحيم، في الفكر السياسي والوطني، الرباط: دار الأنكاد.
- الجابري، محمد عابد، الفكر العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- واتربوري، جون، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، دار الكتاب، 1970.
- طوزي، محمد، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتم ومصطفى الشنيتي، الدار البيضاء.
- سبيلا، محمد، أزمة المفاهيم وانزياحات الخطاب السياسي، الرباط: منشورات الزمن، سلسلة كتاب الجيب، العدد 16، الطبعة الأولى، 2000.

- طارق، حسن، الربيع العربي والدستورانية: قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 105، الطبعة الأولى، 2014.
- الدكالي، محمد بن طلحة، التحولات الدستورية والسياسية في المغرب: قراءة في دستور 2011، الرباط: منشورات عكاظ، 2020.
- ضريف، محمد، النظام السياسي المغربي: بين الدستورانية والواقع السياسي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015.
- ساعف، عبد الله، مقالات ودراسات حول الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي، الرباط: منشورات كلية الحقوق، 2005.
- الناصري، محمد، التحولات الاجتماعية بالمغرب، الدار البيضاء: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000.
- حفيظ، محمد، وبوز، أحمد، أوراق من زمن السياسة: اليوسفي كما عشناه، طنجة: دار الفاصلة للنشر، 2021.

-المقالات المنشورة في المجلات العلمية:

- آيت خليفة، مبارك، «سوسيولوجيا التحضر: مقاربة نظرية تحليلية»، مجلة العلوم الاجتماعية، 2019.
- عبد الصادق، عبد العزيز، وبولرباح، علي، «المجال الاجتماعي بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي»، مجلة العلوم الاجتماعية، 2019.
- أزعيرك، حنان، إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول، المركز الديمقراطي العربي، 2019.
- استاتي زين الدين، الحبيب، «الأحزاب السياسية وإشكالية الوساطة في المغرب»، مجلة تكامل، العدد الأول، أبريل 2021.

- Bennani-Chraïbi, Mounia, "« Hommes d'affaires » versus « profs de fac ». La notabilisation parlementaire d'un parti de militants au Maroc," Revue internationale de politique comparée, vol. 15, no. 2, 2008.

-الدراسات والمقالات التحليلية:

- Monjib, Maâti, "The Islamists Ahead in Morocco," Carnegie Endowment for International Peace, 2014.
- Morocco on the Threshold of the 2026 Elections: Between a Crisis of Trust and the Reordering of the Political Landscape ،Politics and Society Institute2026
- Alaoui, Mohamed, "Morocco's Parties Turn to Algorithms to Reach Voters," The Arab Weekly, 2026.
- بنخطاب، عبد الحميد، «البرنامج الحزبي والبرنامج الحكومي: تقاطع أم تمايز»، أوراق المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- بودالل، عبد الرحيم، «قراءة في كتاب: أوراق من زمن السياسة: اليوسفي كما عشناه»، حول كتاب محمد حفيظ وأحمد بوز.
- بوز، أحمد، «المنهجية الديمقراطية في التجربة الدستورية والسياسية المغربية: مسارات التثبيت والتأويل»، جريدة لكم، 2026.
- علال، عبد الرحمان، «حزب من رماد: محاولة لتفسير نتائج حزب العدالة والتنمية في انتخابات 8 شتنبر 2021، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2021.
- حكومات المغرب بين السرعة والعرقلة: سباقات التشكيل الوزاري قبل الائتلاف الجديد برئاسة المنصوري»، جريدة القدس العربي، 2026.
- المنهجية الديمقراطية في التجربة الدستورية والسياسية المغربية: مسارات التثبيت والتأويل، جريدة لكم، 2026.

- مركز الجزيرة للدراسات، «تشريعيات المغرب 2026: دلالات النتائج وإعادة تشكيل المشهد السياسي»، أوراق تحليلية، 2026.
- جلدي، سعد، «سياقات تشكل السياسي في المغرب من القبيلة إلى الحزب وسؤال التنمية المحلية»، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2024.

– التقارير والوثائق المؤسساتية:

- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لسنة 2023، الرباط: منشورات الهيئة، 2023.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، منشورات المجلس الأعلى للحسابات، 2023.
- مجلس النواب المغربي، معطيات مرقمة حول الانتخابات التشريعية ليوم الأربعاء 8 شتنبر 2021 حسب القوائم التي توصل بها مجلس النواب من رئاسة الحكومة، منشورات مجلس النواب، 2021.
- المملكة المغربية، منشور رئيس الحكومة رقم 2021/12 المتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء، الرباط، 2021.
- المملكة المغربية، «عرض السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين»، الرباط، 2021.
- المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، القانون التنظيمي رقم 07.21 بتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 6987، 2021

–المواقع الإلكترونية :

- المملكة المغربية، البوابة الوطنية، «ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال: محطة بارزة في مسار الكفاح الوطني»، 2026.

- بلوط، عبد الغني، «خريطة الانتخابات المغربية: تحولات عددية وإعادة ترتيب»، موقع الجزيرة الإخباري، 2026.
- المشهد الحزبي في انتخابات المغرب، موقع قناة الجزيرة الإخباري، 2011.
- حزب العدالة والتنمية، وثائق ومقررات المؤتمر السادس والمؤتمر السابع والثامن، الرباط: منشورات الحزب، 2017.
- حزب التجمع الوطني للأحرار، «هذه الالتزامات الخمسة التي تعهد بها التجمع الوطني للأحرار تجاه المغاربة»، 2021.
- حزب التجمع الوطني للأحرار، «المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار يثمن نجاح المؤتمر الاستثنائي ويهنئ محمد شوكي على انتخابه رئيسا للحزب»، 2026.
- حزب التجمع الوطني للأحرار، كتاب مسار الإنجازات، الرباط: منشورات الحزب المركزية، 2026.
- الشواي، حمزة، «تحول وظيفة الدولة: من المشروعية الدستورية إلى منطق المقاولة»، موقع صوت العدالة، 2026.